القـول السـهل
في
معرفة الحديث المعلّ

دكتور

رضا محمد محمد التلباني

مدرس الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

جامعة الأزهر الشريف

﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

سورة النساء جزء من الآية رقم (١١٣)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِالله تعالى من شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ محَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ،،،،،، **وبعد،،**

فالقرآن الكريم هو المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي، وقد تكفل الله تعالى بحفظ كتابه فقال تعالى :﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[1]. فكما تكفل الله تعالى بحفظه فقد تكفل بحفظ السنة النبوية وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد كتاب الله تعالى و الأصل الثاني من أصول الدين الحنيف، فهي المبينة لمبهمِه، الموضِّحةُ لمشكِلِه، المفصِّلةُ لمجمَلِه، المقَيِّدةُ لمطلَقِهِ، المخصصةُ لعامِّه، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2] ولما كانت السنة بهذه المنزلة من العظمة في الشأن؛ كان من الأمور البدهية أن يحافظ عليها الرسول صلى الله عليه وسلم ويحفظها صحابته، ثم يأتي من بعدهم رجال يحملون شرف خدمة هذا الدين بخدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكفى خادم الحديث فضلًا دخوله في دعوته - صلى الله عليه وسلم- حيث قال عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ) (٣)، وأخرجه الترمذي

١)الآية رقم(٩)، من سورة الحجر.
٢)جزء من آية رقم :(٤٤)، سورة النحل.
٣) (نضّر) أي نعمه يروى بالتخفيف والتشديد من النضارة وهي في الأصل حسن الوجه والبريق وإنما أراد حسن خلقه وقدره (لسان العرب مادة نضر ج٥/ص٢١٢)

بلفظ: " نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ "(١).

فعلماء الحديث قد اهتموا بالحديث النبوي الشريف عموماً لأنه المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم، وقد اهتموا ببيان علل الأحاديث النبوية من حيث الخصوص لأن بمعرفة العلل يعرف كلام النبي ﷺ من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه. ولأهمية هَذَا العلم نجد بعض جهابذة العلماء يصرِّحُ بأنّ مَعْرِفَة العلل عنده مقدَّمٌ عَلَى مجرد الرِّوَايَة، ومعرفة علل الْحَدِيْث من الأمور الَّتِيْ لا تُنَالُ إلا بِممارسةٍ كبيرةٍ في الإعْلالِ والتضعيف، ومعرفة السند الصَّحِيْح من الضعيف، والمتصل من المنقطع .

قَالَ ابنُ حَجَر (ت٨٥٢هـ): (المُعَلَّل: وهو مِن أَغْمضِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأدقِّها، ولا يقومُ بهِ إلاَّ مَنْ رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْماً ثاقِباً، وحِفْظاً واسِعاً، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، وملَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ؛ ولهذا لم يَتكلم فيهِ إلاَّ القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ: كعلي ابن المَدينيّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبُخَارِيّ، ويَعقوبَ بنِ شَيْبةَ، وأَبي حاتمٍ، وأَبي زُرْعَةَ، والدَّارَقُطنيُّ.)(٢).

فدراسة علل الحديث، ومناهج الحفاظ في التعليل -مع صعوبتها وغموضها- لا غنى لطالب علم الحديث عنها؛ لأنها تورثه ملكة وقدرة على تمييز الأسانيد والمتون ومعرفة الصحيح من السقيم منها. ومعرفة العلل، من أدقها وأطلبها للجهد والكدِّ، فإن هذا العلم لا يحصل إلا بجمع الطرق واستيعاب الرواة المهملين والمشتبهين والمؤتلفين والمختلفين وغيرهم ولا يقوم به إلا أفذاذ وأفراد.

١) أخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر دعاء المصطفى ﷺ لمن أدى من أمته حديثا سمعه ج١/ص٢٦٨ ح/ ٦٦ ، وأخرجه الشافعي في مسنده ج١/ص٢٤٠ ، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/ العلم عن رسول الله ﷺ ، باب/ ما جاء في الْحَثِّ على تَبْلِيغِ السَّمَاعِ ج٥/ص٣٣ح ٢٦٥٧ ، وقال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيح ، وأخرجه ابن ماجه في سننه باب / من بلغ علما ج١/ص٨٥ ح٢٣٢ . والحديث (صحيح) فرجاله ثقات و ذكره الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ١٤٧ح٨٩ وقال: (حسن صحيح)

٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ج١/ص١١٣)، وانظر: النكت على كتاب ابن الصّلاح (٧١١/٢).

ولما كان لهذا العلم أهمية خاصة أردت أن أُساهم في إبراز بعض جوانبه تكشف بعض خفاياه وغوامضه، من خلال هذا العمل الموجز تحت عنوان: **(القول السهل في معرفة الحديث المعلّ) وقد استفدت في هذا البحث مما يسر لي المولى عزوجل الاطلاع عليه من مصنفات العلماء الأجلاء القدامى والمعاصرين وأساتذة قسم الحديث الشريف وعلومه بكليات جامعة الأزهر الشريف**

وقد اقتضت طبيعة الدراسة في هذا البحث هذه المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة :-

الفصل الأول: معنى العلة ومفهومها ويشمل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول :- ويشتمل على ثلاثة مطالب :-

المطلب الأول :- تعريف العلة في اللغة

المطلب الثاني :- تعريف العلة اصطلاحاً والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي

المطلب الثالث :- نشأة علم العلل

المبحث الثاني :- ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- أهمية علم العلل ومكانته بين علوم الحديث

المطلب الثاني :- أسباب الاهتمام بعلم العلل

المبحث الثالث :- ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- موضوع علم علل الحديث

المطلب الثاني :- مواطن العلة

الفصل الثاني: أسباب العلة وكيفية معرفتها ويشمل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول :- أسباب العلة عند المحدثين

المبحث الثاني :- وسائل كشف العلة وكيفية معرفتها

المبحث الثالث :- أقسام العلة

الفصل الثالث :- أجناس العلة وما تزول به ويشتمل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول :- أجناس العلة

المبحث الثاني :- ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- هل وقع في الصحيحين أو أحدهما أحاديث معلة ؟

المطلب الثاني :ـ به العلة

المبحث الثالث ويشتمل على مطلبين :ـ

المطلب الأول :ـ مناهج التصنيف في علم علل الحديث

المطلب الثاني :ـ أشهر المصنفات في علم العلل

الخاتمة وتشمل أهم النتائج والتوصيات

ثبت المصادر

فهرس الموضوعات

الفصل الأول: معنى العلة ومفهومها ويشتمل على ثلاثة مباحث :ـ

المبحث الأول: ـ ويشتمل على ثلاثة مطالب :ـ

المطلب الأول: ـ تعريف العلة في اللغة

تطلق العلة في اللغة على معان كثيرة

(١) المرض .قال في القَامُوسِ : « والعِلَّةُ - بالكَسْرِ - : المَرَضُ . عَلَّ يَعِلُّ ، واعتلَّ ، وأعلَّه الله تعالى فهو مُعَلٌّ ، وعَلِيل ، ولا تقل : مَعْلُول ... »(١) وصاحبها مُعْتَلّ..

(٢) العائق. قال الخليل: العِلَّة حَدَثٌ يَشغَل صاحِبَه عن وجْهه، ويقال: اعتلَّه عن كذا أي أعاقه قال فاعتلِه الدهر وللدهر علل وقال ابن فارس (عَلَّ) الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ. (٢).

(٣) التكرار ويراد به الشربة الثانية. ومنه: عله بالشراب إذا سقاه مرة ثانية.

(٤) الحدث لأنه يشغل صاحبه عن حاجته، حتى أن هذه العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول.

١) القاموس : مادة « علل » (ج١/ص١٠٣٥)
٢) راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج٤/ص١٢ ـ ص١٥، والقاموس ج٤/ص٢١، وتاج العروس ج٨/ص٣٢.

(٥) العذر ففي حديث عاصم بن ثابت (مَا عِلَّتِي وَأَنَا جَلْدٌ نَابِلُ) أي ما عذري في ترك الجهاد ومعي أهبة القتال، فوضع العلة موضع العذر(١)

فالعلة إذاً هي اسم لما يتغير به حال الشيء ، فيقال للمرض علة لأن الجسم يتغير حاله بحصوله فيه ، ويقال اعتل فلان إذا تغير حاله من الصحة إلى السقم" والعذر: التأسف الذي يلجئ إلى تلمس الأسباب و الدواعي التي أدت لتغير الحال. والسبب: هو العامل المؤثر في إيجاد أمر ما ، أو حالة ما ، مرتبطة إلى حد بعيد بالسبب.

وبهذا يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو: المرض؛ وذلك لأن الحديث الذي ظاهره الصحة إذا أكتشف الناقد فيه علة قادحة فان ذلك يمنع من الحكم بصحته.

وقد أطلق بعض العلماء على الحديث (المعلّ) اسم: الحديث (المعلول) وأطلق بعضهم عليه اسم الحديث: (المعلل) .فقال ابن الصلاح: والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة (٢)

وقال النَّوويُّ عن "مَعْلُول" : « هو لحن » ، وتبعه السّيوطي(٣) .

ولعلَّ قول الزَّركشي أَقرب حيث قال : « والصَّواب أنه يجوز أن يقال : علَّه ، فهو مَعْلُول ، من العِلَّة والاعتلال ، إلا أنه قليل .. ويشهد لهذه العِلَّة قولهم : عليل كما يقولون قتيل وأما قول المحدِّثين : "علَّله فلان بكذا" ، فهو غير موجود في اللغة ، وإنَّما هو مشهور عندَهم بمعنى ألهاه بالشيء وشغله ، لكنَّ استعمال المحدِّثين له في هذا المعنى على سبيل الاستعارة »(٤) .

---

١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه باب جامع الشهادة عَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ سُفْيَانَ الْأَسْلَمِيِّ (ج٢/ص٣٤٧/ح٢٨٣٧) وكذا أبو نعيم في حلية الأولياء (ج١/ص١١١)
٢) علوم الحديث: ٧٩.
٣) تدريب الراوي (٢٩٤/١) .
٤) النكت للزركشي (٢٠٥/٢-٢٠٦) .

المطلب الثاني :- تعريف العلة اصطلاحاً

١- تعريف العلة عند الأصوليين والفقهاء :

العلة في اصطلاح الفقهاء هي ما أثرت حكماً شرعياً وإنما يكون الحكم شرعياً إذا كان مستفاداً من الشرع وقال الشاطبي "المراد بالعلة الْحِكَمُ وَالْمَصَالِحُ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهَا الأوامر أو الْإِبَاحَةُ، وَالْمَفَاسِدُ الَّتِي تَعَلَّقَتْ بِهَا النَّوَاهِي" (١)

٢- تعريف العلة في اصطلاح المحدثين:

عرَّف العراقي العِلَّة في منظومته الألفية بقوله :-

وهي عبارة عن أسباب طرت فيها غموض وخفاء أثَّرت (٢)

وعرفها ابن الصلاح بقوله هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ. (٣)

وعرفها السيوطي بقوله وَالْعِلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ. (٤)

وعرفها غيرهما فقالوا " عبارَة عَن سَبَب غامض خَفِي قَادِح فِي صحة الحَدِيث مَعَ أَن ظَاهره السَّلامَة مِنْهُ ".(٥). وهذا تعريف أشمل للعلة

وَقَالَ الطَّيِّبِيّ: ويُطلق بَعضهم اسْم الْعلَّة على مُخَالفَة لَا تَقْدَح، كإرسال مَا وَصله الثِّقَة الضَّابِط، حَتَّى قَالَ: من الصَّحِيح مَا هُوَ صَحِيح مُعَلل (٦).

١) الموافقات (ج١/ص٤١٠)
٢) فتح المغيث (٢٥٨/١) .
٣) مقدمة ابن الصلاح (ج١/ص٩٠)
٤) تدريب الراوي (٢٩٤/١) .
٥) معرفة علوم الحديث ص١١٢ - ١١٣، علوم الحديث ص٩٠، ،فتح المغيث للسخاوي ج١/ص٢١٠، تدريب الراوي ج١/ص٢٥٢، ٢٧، الباعث الحثيث ص٦٥.
٦) التقريب والتيسير للنووي (ص: ٤٤) ،

قال المناوي: والعلة في اصْطِلَاح الْمُحدثين: مَا فِيهِ عِلّة خُفْيَة على غير المتبحر فِي هَذَا الشَّأْن قادحة طرأت على الحَدِيث السَّالِم ظَاهره مِنْهَا، فَخرج بالخفية الظَّاهِرَة كانقطاع وَضعف رَاوِي. وبالقادحة غَيرهَا كَرِوَايَة الْعدْل الضَّابط. (١)

وعلى هذا فيؤخذ من التعريفات السابقة أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان وهما:

الأول: أن تكون العلة خفية غامضة فلا يدخل ما ظهرت علته كالكذب أو الإرسال وغير ذلك

الثاني: أن تكون العلة قادحة في صحة الحديث سندا أومتناً أوكليهما فلا يسمى معلاً ما لم يكن قادحاً

.لكننا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك؛ حيث يدخل فيها العلة الظاهرة، والعلة غير الظاهرة؛

فهذا الحافظ ابن الصلاح يقول: ((ثُمَّ اعلمْ أَنَّهُ قدْ يُطلقُ اسمُ العِلَّةِ على غيرِ ما ذكرناهُ من باقي الأسبابِ القادحةِ في الحديثِ الْمُخرِجةِ لهُ مِنْ حالِ الصِّحَّةِ إلى حالِ الضَّعْفِ، المانعةِ مِنَ العملِ بهِ، على هو مُقتضى لفظِ العِلَّةِ في الأصلِ ، ولذلكَ تجدُ في كتبِ عللِ الحديثِ الكثيرَ مِنَ الجرحِ بالكذبِ، والغفلَةِ، وسوءِ الحفظِ، ونحو ذلكَ مِنْ أنواعِ الجرحِ.

وكذلك الإمام الترمذيُّ سمَّى النَّسْخَ عِلَّةً مِنْ عِللِ الحديثِ ففي العلل ٤٩/١ (١١٤) قال: سمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في: (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ)(٢)،حديث شعبة عن الحكم، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري (الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ).فقال: هو منسوخ، نسخه حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب (أَنَّ الْفُتْيَا التي كَانُوا يَفْتُونَ أَنَّ

١) اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر (١/ ٣٤١)

٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/ الحيض بَاب إنما الْمَاءُ من الْمَاءِ ج١/ص٢٦٩/ح٣٤٣ عن أبي سعيد الخدري، وأخرجه أبو داود في سننه بَاب في الْإِكْسَالِ ج١/ص٥٥/ح٨٤، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/أبواب الطهارة باب/ما جاء أَنَّ الْمَاءَ من الْمَاءِ ج١/ص١٨٦/ح١١٢،وأخرجه ابن حبان في صحيحه ذكر الخبر الدال على إسقاط الاغتسال عن المحتلم الذي لا يجد بللا ج٣/ص٤٤٣/ح١١٦٨، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه باب إيجاب الغسل من الإمناء وأن كان الإمناء من غير جماع يلتقي فيه الختانان أو يتماسان كان الإمناء من مباشرة ج١/ص١١٧/ح٢٣٣.

الْمَاءَ من الْمَاءِ كانت رُخْصَةً رَخَّصَهَا رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في بَدْءِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَ بِالِاغْتِسَالِ بَعْدُ) (١.)

وبعضَهُمْ أطلقَ اسمَ العِلَّةِ على ما ليسَ بقادحٍ مِنْ وجوهِ الخلافِ، نحوُ إرسالِ مَنْ أرسلَ الحديثَ الذي أسندهُ الثقةُ الضابطُ،)) (٢)

فقد يدخلون في كتب العلل استنباطهم لحكم فقهي قد يكون غريباً: (٣)

ففي العلل ٤٠٦/١ (١٢١٧) قال: وسمعتُ أبي ذكَرَ حديثَ حمَّاد ، عن عُبَيدالله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاء الأَجناد: أَنْ مُرُوا أهلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَقْدَمُوا عَلَى نِسَائِهِمْ، أَوْ يُطَلِّقوهُنَّ، فَإِنْ طَلَّقوهُنَّ فليبعَثو إليهِنَّ بنفقةٍ لِمَا مَضَى. (٤)

وقد يذكرون آرائهم الفقهية أثناء بعض المسائل، بعد ذكرهم لعلل الحديث (٥)

- ففي العلل سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة عن البهي عن عروة عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ اللهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ»)(٦) فقال ليس بذاك هو حديث لا يروى إلامن ذا الوجه فذكرت قول أبي زرعة لأبي رحمه الله فقال الذي أرى أن يذكر الله على كل حال على الكنيف وغيره

---

١) أخرجه أبو داود في سننه بَاب فِي الْإِكْسَالِ ج١/ص٥٥ح/٢١٤، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/أبواب الطهارة بَاب ما جاء أَنَّ الْمَاءَ من الْمَاءِ ج١/ص١٨٣ح/١١٠ قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَإِنَّمَا كان الْمَاءُ من الْمَاءِ في أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذلك وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ من أَصْحَابِ النبي ﷺ منهم أُبَيُّ بن كَعْبٍ وَرَافِعُ بن خَدِيجٍ وَالْعَمَلُ على هذا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ على أَنَّهُ إذا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ في الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ وَإِنْ لم يُنْزِلَا، وأخرجه الدارمي في سننه باب/ إنما الماء من الماء ج١/ص٢١٣ح/٧٥٩، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٥/ص١١٥ح/٢١١٣٨، وأخرجه البيهقي في السنن الصغرى باب ما يوجب غسل الجنابة ج١/ص١٠٩ح/١٣٧. والحديث بهذا الإسناد (صحيح).

٢) مقدمة ابن الصلاح (ج١/ص١٩٠،١٩١).

٣)شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١)

٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه باب/ الرجل يغيب عن امرأته فلا ينفق عليها ج٧/ص٩٣ح/ ١٢٣٤٦ عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن بن عمر، علل الحديث لابن أبي حاتم ج١/ص١٦/ح١٢١٧

٥) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨١)

٦)أخرجه الإمام مسلم في صحيحه كتاب/الطهارة بَاب ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى في حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا ج١/ص٢٨٢ح/٣٧٣حدثنا أبو كُرَيْبٌ مُحَمد بن الْعَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بن مُوسَى قالا حدثنا بن أبي زَائِدَةَ عن أبيه عن خَالِدِ بن سَلَمَةَ عن الْبَهِيِّ عن عُرْوَةَ عن عَائِشَةَ بلفظه، وأخرجه أبو داود في سننه بَاب في الرَّجُلِ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى على غَيْرِ طُهْرٍ ج١/ص٥ح/١٨، وأخرجه الترمذي في سننه كتاب/الدعوات عن رسول الله ﷺ باب/ما جاء أَنَّ دَعْوَةَ الْمُسْلِمِ مُسْتَجَابَةٌ ج٥/ص٤٦٣ح/٣٣٨٤قال أبو عِيسَى هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إلا من حديث يحيى بن زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَةَ وَالْبَهِيُّ أسمه عبد اللَّهِ،وأخرجه ابن ماجه في سننه بَاب ذِكْرِ اللَّهِ عز وجل على الْخَلَاءِ وَالْخَاتَمِ في الْخَلَاءِ ج١/ص١١٠ح/٣٠٢

على هذا الحديث، ومثله الأحاديث ١/٤٤٩ (١٣٥٠)، و١/٤٧٨ (١٤٣١)، وغيرها. (١)

وقد يذكرون ما وقع فيه التصحيف في كتب العلل: قال أبوزرعة فعلمت أنه صحف".(٢)

أوضح ذلك ابن رجب في شرح العلل ١/٤٢٨، فقال: وروى بعضهم حديث: كنا نؤديه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم - يريد زكاة الفطر - فصحف: ((نؤديه))، فقال: ((نورثه))، ثم فسره من عنده فقال: ((يعني الجد)). قال ابن رجب: كل هذا تصرف سيء، لا يجوز مثله.(٣)

ومن خلال هذه التعريفات يتبين لنا ما يلي :-

١ـ أن العلة شيء خارج عن الجروح الموجهة إلى رجال الإسناد؛ وذلك لأن ميدان التعليل إنما هو الأحاديث التي ظاهرها الصحة، ولذلك يقول الحاكم:(وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ)(٤) ويقول ابن الصلاح: (الْحَدِيثُ الْمُعَلَّلُ هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا. وَيَتَطَرَّقُ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْنَادِ الَّذِي رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، الْجَامِعِ شُرُوطَ الصِّحَّةِ مِنْ حَيْثُ الظَّاهِرُ) (٥)

٢ـ خفاء العلة وإن كنا مع ذلك نجد بعض العلماء يطلق العلة ويريد بها ما هو أعم من ذلك؛ حيث يدخل فيها العلة الظاهرة، والعلة غير الظاهرة (٦)

١) علل الحديث ج١/ص٥١ح/١٢٤
٢) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي - أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٣٧٠)
٣) شرح علل الترمذي (١/ ١١٧)
٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ١١٢)
٥) ، مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٨٧) ،
٦) النكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ ٧٩) ، توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ١٨٠)

٣ـ أن تكون قادحة: وقال الطيبي ويُطِلق بعضهم اسم العلة على مخالفة لا تَقْدَح كإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال من الصحيح ما هو صحيح معلل وتابعه العراقي ، والسيوطي، وغيرهم (١)،

العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للعلة:

العلة في اللغة بمعنى التكرار، والتكرير، وهي توافق المعنى الاصطلاحي للعلة عند المحدثين؛ إذ لا يتوصل إليها المحدث إلا بالقرائن وكثرة التتبع وجمع الطرق وتكريره مرة بعد مرة.

والعلة في اللغة بمعنى العائق، هي أيضا في المعنى الاصطلاحي؛ لأن العلة في الحديث عائق يمنع من صحة الخبر، إما سندا وإما متنا.

والعلة في اللغة بمعنى المرض، هي أيضا اصطلاحا؛ لأن علة الحديث ضعف فيه.

فيقال: حديث معلل، على معنى أنه عاقته علة عن القبول والعمل، ويقال: حديث معل، أي أصابته علة، بمعنى قام فيه وصف الضعف. من قولهم: رجل معل، أي مريض.

وليس كل علة في اللغة علة في الاصطلاح، إذ المعنى الاصطلاحي خاص بالأخبار، والعلة لغة أعم من ذلك التعريف بعلم العلل (٢)

والظاهر مما سبق إيراده أن أقرب هذه المعاني إلى اصطلاح المحدثين هو المعنى الثالث المراد أن العلة بمعنى المرض.

١) شرح نخبة الفكر للقاري ج١/ص٢٥١،٢٥٢
٢) شرح الموقظة للذهبي (ص: ٨٢)

المطلب الثالث :ـ نشأة علم العلل

من الصعب أن نؤرخ لبداية ظهور علم العلل بمفهومه الحالي فلقد أسهم الصحابة والتابعون ومن بعدهم في بناء صرح علم العلل، وتوالتِ الجهود يعضد بعضها بعضاً حتى غدا علماً له أصوله وقواعده، وأنَّ علم العلل أول ما بدأ في الظهور كان على يد محمد بن سيرين (ت عام١١٠هـ)؛ لأنَّه أول من اشتهر بالكلام في نقد الحديث، مروراً بالزهري (المتوفى: ١٢٤هـ) الذي كان يملي على تلامذته أشياء في نقد الأحاديث وإعلالها. حتى استقر عند شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، وقد جعل أحد الباحثين شعبة هو المؤسس الحقيقي لهذا العلم؛ لأنَّ أحداً قبله لم يتكلم بالدقة والشمول الذينِ تكلم بهما شعبة ؛ ولأنَّ الحديث أصبح صناعة وفناً على يديه، وهو أول من فتّش عن أمر المحدّثين ومن المجزوم به أن اصطلاح العلة كان له بداية يمكن القول بأنه قد بدأ على على يد ثلاثة أئمة متعاصرين هم : شعبة بن الحجاج وعبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨هـ) ويحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) ، وأقدمهم شعبة

قَالَ العلائيُّ: "وهذا الفنُ أغمضُ أنواعِ الحديثِ، وأدقها مسلكاً، ولا يقومُ بهِ إلاّ مَنْ منحه اللهُ فهماً غايصاً، واطلاعاً حاوياً، وإدراكاً لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ أفراد أئمة هذا الشأنِ وحذاقهم كابنِ المدينيّ، والبخاريّ، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم"(١)

١) المرجع السابق نفس الصفحة

المبحث الثاني ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- أهمية علم العلل ومكانته بين علوم الحديث

تظهر أهمية علم علل الحديث من تعريف العلة وهي سبب خفي قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه.

ولما كان هذا العلم خفياً غامضاً، كان إدراكه من أصعب الأمور، ولما كانت العلة تكثر في أحاديث الثقات فيعتمد عامة الناظرين على كون الثقة ثقةً ويقبلون حديثه تحسيناً للظن به وبحديثه فيصححون المعلول، وفيه من الخطورة ما لا يقدر قدرُه، بحيث يُنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم قول أو فعل أو تقرير أو شيء آخر، ممَّا لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم. ولذا لم يقم بهذا العبء الكبير إ لا جهابذة الحديث، قال أبو عبد الله بن منده الحافظ: "إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يَدَّعي علم الحديث"(١)

وقد اتفق أئمة علم الحديث على أهمية علم العلل وعظم مكانته وسمو قيمته فهو من أجل علوم الحديث شرفاً وذكرا، وأعظمها فخراً وخطرا، وأرفعها منزلةً وقدرا، وأهمها في بيان درجة الحديث صحةً وضعفاً ، فهو يعتبر من أجلِّ أنواع علوم الحديث وأدقِّها وأشرفها .وإنما يضطَّلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثَّاقب فَهَذَا بَابٌ مِنَ الْعِلْمِ جَسِيمٌ، مَقْصُورٌ عِلْمُهُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ نَشَؤُوا فِيهِ، وَعَنُوا بِهِ صِغَارًا، فَصَارَ لَهُمْ رِيَاضَةٌ، وَلَا يَلْحَقُ بِهِمْ مَنْ يَتَكَلَّفُهُ عَلَى الْكِبَرِ(٢)

١) شرح علل الترمذي (ج١/ص١٢٣)
٢) المحث الفاصل (ج١/ص٣٠٧)

ولذلك تعدَّدتْ أقوال النقادِ فى بيانِ أهميةِ علم العلل وشرفهِ وعزته ودقته، فمن هذه الأقوالِ :-

(١) قال عبد الرحمن بن مهدي: " لأَنْ أَعْرِفَ عِلَّةَ حَدِيْثٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَسْتَفِيْدَ عَشْرَةَ أَحَادِيْثَ"(١)..وفي رواية أخرى: قال: "لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثا ليس عندي"(٢).

(٢) قال علي بن المديني: "ربما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة" ومنها ما قد كفى راويه مؤونته وأبان في أول حاله علته (٣).ولأجل هذا ؛ لم يكونوا يتعجلون الحكم على الحديث، ولا يتسرعون في إطلاق الأحكام على الأسانيد والروايات، ولا يغترون بظواهر الأسانيد، بل كانوا أحياناً يمضون الأيام الكثيرة والأزمنة البعيدة من أجل معرفة ما إذا كان الحديث محفوظاً، أم اعتراه شيء من الخطأ والوهم(٤).

(٣) وقال أحمد بن صالح المصري: "معرفة الحديث بمنزلة الذهب والشبه فان الجوهر انما يعرفه أهله، وليس للبصير فيه حجة إذا قيل له: كيف قلت: ان هذا الجيد والرديء"(٥).

(٤) وَقالَ أبو عبدالله الحاكم: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث: هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علمٌ برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإنّ معرفة علل الحديث من أجلِّ هذه العلوم"(٦).

(٥) وَقال الخطيبُ البغدادي: "معرفةُ العلل أجل أنواع علم الحديث"(١)، وَقَالَ أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد"(٢).

---

١) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء ٥/٩، الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣١٤/٤ برقم (١٥٨٨).
٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٥ / ١٩٢ برقم (١٩١١).
٣) المرجع السابق (٥ / ٤٩ برقم (١٧٨٨).
٤) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات ص ١٦.
٥) الجرح والتعديل ٩٦/٢ .
(٦) معرفة علوم الحديث ص١٤٠، ١٤٨.

(٦) وَقال ابنُ الصلاح: "اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"(٣).

(٧) وَقَالَ ابنُ رجب: ".... وقد ذكرنا في كتاب العلم أنه علم جليل، قلَّ من يعرفه من أهل هذا الشأن، وأنَّ بساطه قد طوي منذ أزمان"(٤).

المطلب الثاني :- أسباب الاهتمام بعلم العلل

من خلال الحديث عن أهمية علم علل الحديث ومكانته بين العلوم يتبين لنا أنَّ أهمية علم العلل ترجع إلى عدة أسباب أبرزها

الأول :- أنه يتعلق بكلام رسول -صلى الله عليه وسلم-

فالثقة إذا حدث بالخطأ، فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ، يعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع وهذا العلم قد قلَّ من يفهمه ويعنى به في العصور السابقة، فكيف في هذا الزمن قال أبو حاتم « :جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي :يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا، ما أعز هذا .إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقلَّ أن تجد من يحسن هذا (٥)

الثاني :- دقة مباحثه وخفاؤها حتى على أغلب الحفاظ

يعتبر علم علل الحديث من أغمض أنواع علوم الحديث فلم يتكلم فيه إلا الحفاظ النقاد من أهل الحفظ والخبرة والإتقان وقد تصعب العلة وتدق ، بحيث لا يقدر على حل رمزها وكشف غامضها إلا القليل من أهل هذا العلم .

(١) الجامع لأخلاق الراوي (ج٢/ص٢٩٤.
(٢) المرجع السابق ج٢/ص٢٥٧.
(٣) علوم الحديث ص٨١.
(٤) شرح علل الترمذي ج٢/ص٤٦٧.
٥ الجرح والتعديل (ج١/ص٣٥٦)

فقد روى الحاكم بسنده عن أبي زُرْعَةَ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: مَا الْحُجَّةُ فِي تَعْلِيلِكُمُ الْحَدِيثَ؟ قَالَ: «الْحُجَّةُ أَنْ تَسْأَلَنِي عَنْ حَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَأَذْكُرُ عِلَّتَهُ ثُمَّ تَقْصِدُ ابْنَ وَارَةَ ، يَعْنِي مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، وَتَسْأَلُهُ عَنْهُ وَلَا تُخْبِرُهُ بِأَنَّكَ قَدْ سَأَلْتَنِي عَنْهُ، فَيَذْكُرُ عِلَّتَهُ، ثُمَّ تَقْصِدُ أَبَا حَاتِمٍ فَيُعَلِّلُهُ، ثُمَّ تُمَيِّزُ كَلَامَ كُلٍّ مِنَّا عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَإِنْ وَجَدْتَ بَيْنَنَا خِلَافًا فِي عِلَّتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَّا تَكَلَّمَ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ وَجَدْتَ الْكَلِمَةَ مُتَّفِقَةً فَاعْلَمْ حَقِيقَةَ هَذَا الْعِلْمِ» قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَاتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِلْهَامٌ (١)

وَقال ابنُ حجر: "المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد ابن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة.."(٢).

الثالث ـ : قلةُ العلماء البارعين المتمكنين في هذا الفن، لعدة أسباب:

أ ـ العلة أمر خفيّ فلا تدرك إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد.

ب ـ أنَّ معرفة العلة ومأخذها يحتاج إلى دقة فهم وجودة فكر ونظر، قال ابنُ دقيق العيد- بعد أن طوّل النفس على حديث ابن عباس مرفوعاً:" «إِذَا وَقَعَ الرَّجُلُ بِأَهْلِهِ وَهِيَ حَائِضٌ فَلْيَتَصَدَّقْ بِنِصْفِ دِينَارٍ» " (٣) وبيَّن علله وناقشها: (إذا تنبهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر

١) معرفة علوم الحديث للحاكم (١/ص١١٣)
٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص٤٣، وانظر:النكت على كتاب ابن الصلاح ٧١١/٢.
٣) أخرجه أبو داود في سننه بَابٌ فِي إِتْيَانِ الْحَائِضِ (ج١/ص٦٩/ح٢٦٦) وقال : قَالَ عَلِيُّ بْنُ بُذَيْمَةَ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا، وَرَوَى الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آمُرُهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِخُمُسَيْ دِينَارٍ»، وَهَذَا مُعْضَلٌ

والنظر، فإنَّ الأمر ليس بالهيّن، لا كما يظنه قوم أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه".

ج ـ الحاجة في هذا الفن إلى الحفظ الواسع، والتقصي في جمع الطرق، قال ابنُ المبارك: "إذا أردتَ أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض"(١).

وقال علي بنُ المديني: "البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه". وقال يحيى بنُ معين:"كتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة"(٢).

الرابع : أنه علم يعتمد على الحفظ والفهم لا غير .

علم العلل لا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً.روى الرامهرمزي أن خُرَاسَانِيًّا قَامَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، فَقَالَ: " يَا أَبَا سَعِيدٍ حَدِيثٌ رَوَاهُ الْحَسَنُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُعِدِ الْوضُوءَ وَالصَّلَاةَ»(٣) ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا لَمْ يَرْوِهِ إِلَّا حَفْصَةُ بِنْتُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟ قَالَ: إِذَا أَتَيْتَ الصَّرَّافَ بِدِينَارٍ فَقَالَ لَكَ: هُوَ بَهْرَجٌ، تَقْدِرُ أَنْ تَقُولَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَ؟(٤)

وقال الحاكم إِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ (٥)

وقال الخطيب مبيناً حقيقة هامة وهي تشبيه ناقد الحديث بناقد الدراهم (إن الْمَعْرِفَةَ بِالْحَدِيثِ لَيْسَتْ تَلْقِينًا وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ فِي الْقَلْبِ أَشْبَهُ الْأَشْيَاءِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ

١) الجامع لأخلاق الراوي ج٢/ص٢٩٥-٢٩٦.
٢) المرجع السابق ج٢/ص٢١٢.
٣) أخرجه الدارقطني في سننه باب أحاديث القهقهة في الصلاة (ج/ص٣٠٢/ح٦١٢)
٤) المحدث الفاصل (ج١/ص٣١٢)
٥) معرفة علوم الحديث (ج١/ص١١٢)

مَعْرِفَةُ الصَّرْفِ وَنَقْدُ الدَّنَانِيرِ وَالدَّرَاهِمِ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ جَوْدَةَ الدِّينَارِ وَالدَّرَاهِمِ بِلَوْنٍ وَلَا مَسٍّ وَلَا طَرَاوَةٍ وَلَا دَنَسٍ وَلَا نَقْشٍ وَلَا صِفَةٍ تَعُودُ إِلَى صِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَلَا إِلَى ضِيقٍ أَوْ سَعَةٍ وَإِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ الْمُعَايَنَةِ فَيَعْرِفُ الْبَهْرَجَ وَالزَّائِفَ وَالْخَالِصَ وَالْمَغْشُوشَ وَكَذَلِكَ تَمْيِيزُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عِلْمٌ يَخْلُقُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ بَعْدَ طُولِ الْمُمَارَسَةِ لَهُ وَالِاعْتِنَاءِ بِهِ

الخامس : إن علم العلل هو صاحب الكلمة الأخيرة في تصحيح الحديث وتضعيفه وقبوله ورده

فإذا كان غاية علوم الحديث تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة وذلك كعلم الجرح والتعديل والمتفق والمفترق والمختلف والمؤتلف فإن علم العلل تبقى له الكلمة الأخيرة والقول الفصل في قبول الحديث ورده دون سائر علوم الحديث.فقد يكتشف المعلِل بنظره الثاقب وملاحظته الدقيقة إرسالاً خفياً أو دخول حديث في حديث أو إسقاط من السند أو غير ذلك من العلل التي لا يمكن للمحدث المجرد اكتشافها بما عنده من قواعد . قال الخطيب ((فَمِنَ الْأَحَادِيثِ مَا تَخْفَى عِلَّتُهُ فَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ الشَّدِيدِ وَمُضِيِّ الزَّمَنِ الْبَعِيدِ ..... وروى عن عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ قول،: «رُبَّمَا أَدْرَكْتُ عِلَّةَ حَدِيثٍ بَعْدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً» (١).

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٥٧).

المبحث الثالث :- ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- موضوع علم علل الحديث

يفتش علم العلل عن العلة في أحاديث الثقات غالباً ، وتوجد في أحاديث الضعفاء، ولكنهم قلما يلتفتون إليها عند الضعفاء لأن أمرهم واضح بين وتكمن خطورة العلة في كونها بين ثنايا أحاديث الثقات، الذين يتلقى الناس حديثهم بالقبول والتسليم.قال الحاكم " وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ "(١).وقال ابن الصلاح: ".. ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامع لشروط شروط الصحة من حيث الظاهر"(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "الإكثار مظنة الخطأ والثقة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطا يعمل به على الدوام للوثوق بنقله فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع"(٣).

المطلب الثاني :- مواطن العلة تقع العلة في أحاديث الثقات كما تقع في أحاديث الضعفاء

أولاً: - وقوع العلة في أحاديث الثقات

أشار بعض العلماء إلى أن العلة قد تقع في أحاديث الثقات ولعل مستندهم في ذلك، هو ما قد يفهم من ظاهر قول الإمامين الحاكم وابن حجر، وهذا نصه: "وَإِنَّمَا يُعلل الحَدِيث من أوجه لَيْسَ للجرح فِيهَا مدْخل فَإِن حَدِيث الْمَجْرُوح

١) معرفة علوم الحديث ص ١١٢.
٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٩.
٣) فتح الباري ٢٠١/١.

سَاقِط واه وَعلة الحَدِيث تكْثر فِي أَحَادِيث الثِّقَات بِأَن يحدثوا بِحَدِيث لَهُ عِلّة فيخفى عَلَيْهِم علمهَا فَيصير الحَدِيث معلولا وَالْحجّة فِيهِ عندنَا الْحِفْظ والفهم والمعرفة لَا غير" (١).

ولا شك في أنه يفهم من ظاهر هذا النص أن ميدان العلة هو أحاديث الثقات، دون أحاديث الضعفاء، إذ قال "ليس للجرح فيها مدخل " أي ليس لضعف الراوي مدخل في تعليل الحديث؟ يعني بذلك أن العلة تكثر عادة في أحاديث الثقة من جهة كون العلة بعيدة عن شعور من يتلقى الحديث منه ثم يرويه عنه لثقته بحاله، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار حديثه وشهرته بين الحفاظ، وهذا معنى قول الحاكم " وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات"، ولا يعني بذلك أن مرويات الثقات كثيرة العلل حقيقة، وإلا فإن الراوي الذي كثرت في مروياته العلل لا يكون ثقة أبدا، وإنما يكون ضعيفا

ثانيا:- وقوع العلة في أحاديث الضعفاء

كما أن العلة تقع في أحاديث الثقات فهي أيضا تقع في أحاديث الضعفاء. فمن المعلوم أن المجروحين ليسوا كلهم ساقطي الحديث، فمنهم من يكتب حديثه، ومنهم من يسقط حديثه، ولذلك يكون المقصود بالمجروح الراوي المتروك الساقط الحديث دون غيره من الضعفاء الذين يكتب حديثهم للاعتبار والمقارنة. ومن تتبع كتب النقاد، وأمعن النظر فيها علم أن الثقة لم يكن شرطا يذكر في تعريف مصطلح الصحيح لاحتراز ما رواه الضعيف، بل يعد شرطا أغلبيا؛ إذ ما رواه الثقات يكون هو الأغلب في الأحاديث الصحيحة، ولذلك لا ينبغي أن يعتبر ما رواه الضعيف ضعيفا إلا إذا كان غريبا قد تفرد به، وقد يتفق هو مع الثقات الآخرين، وبالتالي يكون حديثه صحيحا لخلوه من الشذوذ والعلة، ولذلك فلا يكون التصحيح فرع التوثيق، كما لا يعني تضعيف حديث أن راويه

١) النكت لابن حجر (ج١، ص:٧١٠) .

ضعيف عموما، وإنما كان ضعيفا فقط في ذلك الحديث، يعني بذلك أنه قد أخطأ فيه. فرب ثقة يعل حديثه ويضعف، ورب ضعيف يصحح حديثه ويقبل .(١)

الفصل الثاني: أسباب العلة وكيفية معرفتها ويشمل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول :- أسباب العلة عند المحدثين

هناك أسباب كثيرة لا تكاد تنحصر ، بها يصير الحديث معلولا فحديث الثقة الأصل فيه القبول إلا ما علم أنه أخطأ أو غلط فيه ويمكن تلخيص الأسباب التي تكون سببا في وقوع الخطأ والوهم في حديث الثقة وتقدح في صحة الحديث والتي بها يصير الحديث معلولا في الآتي

السبب الأول :- الخطأ

الخطأ أمر لا يسلم منه أي بشر ولا ينفك عنه الراوي مع كونه موصوفاً بالحفظ والتثبت والضبط التامّ. ولهذا يُعد الخطأ من أهم أسباب التعليل لأن العالم الحافظ قد يخونه حفظه فيكون خطؤه النادر هذا دليل إتقانه وضبطه ولذ قال ابن معين "من لَا يخطىء فِي الحَدِيث فَهُوَ كَذَّاب"(٢)

قَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْت أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَا رَأَيْت أَحَدًا أَقَلَّ خَطَأً مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ يَعْنِي الْقَطَّانَ، وَلَقَدْ أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَمَنْ يَعْرَى مِنْ الخطأ وَالتَّصْحِيفِ؟(٣)

* من صور الخطأ التي يقع فيها الرواة

(١) أن يخطئ الراوي في اختصار الحديث فيختصره اختصاراً مخلاً .

---

١) الكشف الحثيث عن علل الحديث تأليف الدكتور: محمد سيد أحمد شحاته (٢٤)

٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري (ج٣/ص٥٤٩)

٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية (ج١/ص١٤٥)

قد يختصر الراوي في الحديث مما يؤدي هذا الاختصار إلى الإخلال بالحديث

قال أبو حاتم :«كثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ اختصارِ بعضِ الرواةِ للحديثِ، أو روايتِهِ بالمعنى، على نَحْوٍ يُغَيِّرُ معنى الحديث، فيُظَنُّ أنه حديثٌ آخَرُ »

قال ابن أبي حاتم وسمعتُ أَبِي وَذَكَرَ حديثَ شُعْبَة ، عَنْ سُهَيل ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله (ﷺ) : لا وُضُوءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ.قَالَ أَبِي: هَذَا وَهَمٌ؛ اختَصَرَ شُعْبَة متنَ هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَقَالَ: لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ.وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيل ، عَنْ سُهَيل ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النَّبيّ (ﷺ) قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا» (١)(٢)

(٢) أن يخطئ الراوي في رواية الحديث فيحدث به بالمعنى

المستحب للراوي أن يورد الأحاديث بألفاظها لأن ذلك أسلم له وأحوط

قال أبو حاتم :«كثيرًا ما تقع العِلَّةُ في الحديثِ بسببِ رواية الحديث بالمعنى(٣)

(٣) أن يجمع الراوي بين شيخين أو أكثر يروي عنهما حديث واحدا فيُدخِل حديث احدهما فى الآخر

الجمع بين الشيوخ في الرواية يُوقع الراوي في الخطأ فالأولى إفراد كل رواية بمفردها

١) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ /١٠٤- ٥٦٥).
٢) أخرجه أحمد في "مسنده" مسند أبي هريرة (١٠٨/١٦ رقم ١٠٠٩٣) والترمذي في "جامعه" بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ (ج١/ص١٠٩/٧٤) وقال حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وابن ماجه في سننه بَابُ الْوُضُوءِ عَلَى الطَّهَارَةِ (ج١/ص١٧٢/ح٥١٥)
٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١ /١٤٠).

قال أحمد عَن مُحَمَّد بن إِسْحَاق كَيفَ هُوَ فَقَالَ هُوَ حسن الحَدِيث وَلَكِن إِذا جمع عَن رجلَيْنِ قلت كَيفَ قَالَ يحدث عَن الزُّهْرِيّ وَرجل آخر فَيحمل حَدِيث هَذَا على هَذَا)(١)

فإذا جمع الراوي بين حديث جماعة وساقه سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم غير متفق فلا يقبل هذا الجمع على العموم غلا من حافظ متقن لحديث يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم خشية وقوع الخطأ فيعل الحديث بسببه .

السبب الثاني :ـ النسيان

قد يحدث الراوي بالحديث ثم ينسى أنه قد حدث به لأن النسيان من لوازم الإنسان

وقد صنف الْخَطِيب كتابا فِيمَن حدث بِحَدِيث ثمَّ نَسيَه لخصه السيوطي في كتابه تذكرة المؤتسي فيمن حدث ونسي وقد يكون النسيان بسبب المرض وقد يكون لغير ذلك من كبر سن أو غير ذلك (٢)

قال الشافعي في الأم (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ»(٣) .

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: فَذَكَرْت ذَلِكَ لِسُهَيْلٍ فَقَالَ أَخْبَرَنِي رَبِيعَةُ عَنِّي، وَهُوَ ثِقَةٌ أَنِّي حَدَّثْته إيَّاهُ، وَلَا أَحْفَظُهُ.

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَكَانَ أَصَابَ سُهَيْلًا عِلَّةٌ أَذْهَبَتْ بَعْضَ عَقْلِهِ، وَنَسِيَ بَعْضَ حَدِيثِهِ، وَكَانَ سُهَيْلٌ يُحَدِّثُهُ عَنْ رَبِيعَةَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ.(٤)

١) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (١ /٤٩).
٢) تيسير الوصول إلى معرفة الحديث المعلول (٦٢)
٣) أخرجه الترمذي في "جامعه" بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ (ج٣/ص١٣٤٣/٢٠) وقال حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.
٤) الأم للشافعي (ج٦/ص٢٧٤)

السبب الثالث :- الوَهَم

الوهم والغلط لا يكاد يسلم منهما بشرٌ أصلا قال ابن المبارك: (من يسلم من الوهم؟). وقد وهّمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم، وقد جمع الزركشي جزءاً في ذلك أسماه (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة)(١). وهذا شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبو بسطام رحمه الله قال فيه عبد الرحمن بن مهدي: "كان سفيان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث".

*** ومن صور الوَهَم التي يقع فيها الراوي**

(١) تشابه الأسانيد وكثرتها بحيث يتعذر ضبطها ضبطاً تاما خاليا من الوَهَم

جرت عادة المحدثين بامتحان الرواة بقلب الأسانيد وتغييرها كما وقع لكثير من المحدثين منهم عبد الرحمن ابن مهدي وإمام الصنعة الإمام البخاري والقصة معروفة

(٢) التحمل في حال الإسفار

إذا روي الراوي الحديث عن شيوخ بلده الذين صحبهم وجالسهم مدة طويلة فإنه يروي الرواية على وجهها الصحيح لأنه اعرف بمشايخ بلده من ناحية الضبط والإتقان بخلاف ما إذا روى عن غير أهل بلده فإنه في تلك الحال يكون عرضة للخطأ والوهم خاصة إذا صحب الراوي شيخه مدة قصيرة فكان من شدة تحري بعض العلماء أنهم يسألون مشايخهم عن علماء تلك البلدة قال سليمان بن داود القزاز قلت لأحمد أريد البصرة عمن اكتب قال عن أبي عامر العقدي ووهيب بن جرير(٢)

قال ابن حجر (وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الرَّاوِيَ إِذَا حدث فِي بَلَده كَانَ أتقن لما يحدث بِهِ فِي حَالِ سَفَرِهِ) (٣)

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ١٥٩ – ١٦٠).
٢) تهذيب التهذيب (ج٦/ص٤١٠)
٣) فتح الباري (ج١٠/ص٤٤٤)

(٣) أن يدفعه الهوى إلى الوَهَم

فقد منع العلماء قبول رواية المبتدع الداعي إلى بدعته (١)

قال الحافظ ابن حجر وقيلَ: يُقْبَلُ مَن لَمْ يكنْ داعِيةً إِلى بِدعَتِهِ؛ لأنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ على تحريفِ الرواياتِ وتَسويَتِها على ما يَقْتضيه مذهبُهُ، وهذا في الأصَحّ. نعمْ، الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ، إلا أنْ يَروي ما يُقَوّي بِدْعَتَهُ فَيُرَدُّ، على المذهَبِ المُخْتارِ، وبهِ صرَّحَ الحافِظُ أَبو إِسحاقَ إِبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوزَجاني، شيخُ أَبي داودَ والنَّسائِيّ، في كتابِه "معرفة الرِّجال"، فقالَ في وصْف الرُّواةِ: ومِنهُم زائغٌ عن الحَقّ - أَيْ عنِ السُّنَّةِ- صادقُ اللَّهجَةِ؛ فليسَ فيهِ حيلةٌ إِلاَّ أَنْ يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكَراً، إذا لم يُقَوِّ به بدعته.(٢)

السبب الرابع :ـ عدم ضبط الراوي لبعض مروياته ضبطاً تاماً بحيث يخف ضبطه لها

إن كثيرا من الرواة مع صدقهم وثبوت عدالتهم كانوا كثيري الخطأ والوهم، لكن ذلك ليس الغالب على حديثهم وهؤلاء الذين كثر غلطهم في حديثهم مقبول عند أئمة الحديث كما صنع الإمام مسلم ، ولكن ليس معنى ذلك أن حديثهم كله مقبول دون تمييز بل كان للأحاديث الصحيحة نصيب من حديثهم مما ترجح فيه للناقد - على ما ذكرناه آنفا- أن الراوي هنا قد ضبط وحفظ حديثه، ولكتب العلل نصيب آخر مما تترجح للناقد أن فيه خطأً ووهما.(٣)

ونعني بعدم الضبط ما يعبّر عن صاحبها بالصدوق أو بـ "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو نحوهما. خلافا لبعض العلماء الذين جعلوا "لا بأس به" تقابل لفظ "ثقة" كابن معين وهو الراوي الذي جعل الأئمة حديثه حسناً لذاته، وهو الذي قال ابن حجر في حديثه: فإن خف الضبط أي قلَّ فهو الحسن لذاته(٤).

١) العلة وأجناسها عند المحدثين ـ ١٦٤
٢) نزهة النظر ص (١٣٨).
٣) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء(١ / ٢٥).
٤) نزهة النظر ص (٩١).

*** ومن صور تعليل الحديث بخفة ضبط الفؤاد**

(١) تغير الحفظ في بعض المواطن دون بعض

قد حدث لبعض الرواة أن روايتهم عن أهل بلد ما أقوى من روايتهم عن أهل بلد أخري فقد قَوى العلماء رواية إسماعيل بن عياش في روايته عن الشاميين دون غيرهم قال ابن حجر في ترجمة إسماعيل بن عياش :ـ صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم (١)

(٢) صغر السن أو كبره

إذا حدث الراوي حال كونه صغيرا في السن فإن صغر سنه مظنة عدم الضبط التام فقد كان المحدثون يتساهلون في إحضار الصبيان مجالس السماع قال الذهبي وَفِي الجُمْلَةِ، فُكُلُّ أَحَدٍ يَتَعَلَّلُ قَبْلَ مَوْتِهِ غَالِباً وَيَمْرَضُ، فَيَبْقَى أَيَّامَ مَرَضِهِ مُتَغَيَّرَ القُوَّةِ الحَافِظَةِ، وَيَمُوْتُ إِلَى رَحْمَةِ اللهِ عَلَى تَغَيُّرِهِ، ثُمَّ قَبْلَ مَوْتِهِ بِيَسِيْرٍ يَخْتَلِطُ ذِهنُهُ، وَيَتَلاَشَى عِلْمُهُ، فَإِذَا قَضَى، زَالَ بِالمَوْتِ حِفْظُهُ.(٢) ولهذا السبب استحب أهل الحديث قطع التحديث عند كبر السن

(٣) عدم مدارسته للحديث وتثبته فيه

كان من عادة الرواة طلب سماع الحديث من الشيخ أكثر من مرة وذلك لأجل النظر في حفظ المسموع منه ومدى تثبته ولأن تكرار السماع يعين على ضبط حفظ المسموع على الوجه الصحيح

قال السخاوي :يُسْتَحَبُّ بَيَانُ مَا فِيهِ دَلَالَةٌ لِمَزِيدِ ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ، كَتَكَرُّرِ سَمَاعِهِ لِلْمَرْوِيِّ، وَقَدْ فَعَلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُفَّاظِ، فَيَقُولُونَ: ثَنَا فُلَانٌ غَيْرَ مَرَّةٍ.(٣)

(٤) كون الراوي يعتمد على حفظه لشدة وثوقه به فيحدث من حفظه فيهم

١) تقريب التهذيب (ج١/ص١٠٩)
٢) السير (١١/ص٣٧٨)
٣) فتح المغيث (ج٣/ص٢٠٧)

إن اعتماد الراوي على الرواية من حفظه دائما دون المذاكرة لما يحفظه من الأسانيد مظنة الوقوع في الوهم لأن المحفوظ يكون عرضة للنسيان إذا لم يُتابع ويُتعهد بالمذاكرة (١)

*** ومن أمثلة تعليل الحديث بخفة ضبط الكتاب**

(١) كون الراوي يعتمد على ضبط الكتاب فيحدث أحيانا من حفظه فيخطئ

فقد كان الرواة يحتاطون من أن يتغير حفظهم للأسماء فيخطئوا فيها

روى الخطيب بإسناده عن ابْنَ إِدْرِيسَ، " كَتَبْتُ حَدِيثَ أَبِي الْحَوْرَاءِ فَخِفْتُ أَنْ أُصَحِّفَ فِيهِ، فَأَقُولَ: أَبُو الْجَوْزَاءِ، فَكَتَبْتُ أَسْفَلَهُ: «حُورٌ عِينٌ»وقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: يَدُلُّكَ عَلَى صِحَّةِ الْكِتَابِ وَجَوْدَةِ السَّمَاعِ كَثْرَةُ الْجَرَاحِ فِيهِ.(٢)

(٢) كون الراوي الثقة قليل المدارسة لمروياته فيطول عهده بالكتاب فيقع في الوهم

قد يتحمل الراوي الحديث ويحفظه وتمر عليه السنوات الطوال ، ثم يحدث به فيخشى إن لم يتداركه بالمذاكرة أن ينسى منه شيئا فقلة المذاكرة تعرض المحفوظ للنسيان

(٣) أن ينظر الراوي في كتاب غيره فيعلق في ذهنه شيء منه فيحدث به واهما أنه من كتابه

قد يكون نظر الراوي في كتاب غيره خطأ فقد يشتبه حديثُه بحديثِه لتشابه الأسماء فيعلق في الذهن شيء منها فيقع الوَهَم قال وكيع «لَا تَنْظُرْ فِي كِتَابٍ لَمْ تَسْمَعْهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَعْلَقَ قَلْبُهُ مِنْهُ»(٣)

السبب الخامس :ـ التصحيف

---

١) العلة وأجناسها عند المحدثين ـ ١٨٤

٢) الكامل لابن عدي (ج١/ص١١١)

٣) الكفاية في علم الرواية (ج١/ص٣٥٢)

التصحيف هو تبديل اللفظ وقال السخاوي التصحيف هو تَحْوِيلَ الْكَلِمَةِ مِنَ الْهَيْئَةِ الْمُتَعَارَفَةِ إِلَى غَيْرِهَا وَإِنَّمَا حَصَلَ بسبب خَلَلٌ مِنَ النَّاسِخِ أَوِ الرَّاوِي بِنَقْصٍ أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ إِبْدَالِ حَرْفٍ بِآخَرَ. (١)

وقال ابن الصلاح : وأمَّا التصحيفُ فسبيلُ السلامةِ منهُ، الأخْذُ مِنْ أفواهِ أهلِ العِلْمِ والضَّبْطِ ، فإنَّ مَنْ حُرِمَ ذَلِكَ وكانَ أخْذُهُ وتعلُّمُهُ مِنْ بُطُونِ الكُتُبِ كانَ مِنْ شَأْنِهِ التَّحريفُ، ولَمْ يُفْلِتْ مِنَ التَّبديلِ والتَّصحيفِ، واللهُ أعلمُ. (٢)

*** وينقسم التَّصْحِيفُ إلى عدة تقسيمات**

الأول إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا فِي الْمَتْنِ، وَالثَّانِي فِي الْإِسْنَادِ.

الثانية أَحَدُهُمَا: تَصْحِيفُ الْبَصَرِ، وَالثَّانِي: تَصْحِيفُ السَّمْعِ

الثالثة **أَحَدُهُمَا: تَصْحِيفِ اللَّفْظِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَالثَّانِي: تَصْحِيفٍ يَتَعَلَّقُ بِالْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ**

وجلة العلماء على التقسيم الأول وهو تصحيف الْمَتْنِ، وتصحيف الْإِسْنَادِ.

*** أَمْثِلَةُ التَّصْحِيفِ فِي الْإِسْنَادِ**

حَدِيثُ شُعْبَةَ عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا. . . "(٣) الْحَدِيثَ، صَحَّفَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: " ابْنُ مُزَاحِمٍ " بِالزَّايِ وَالْحَاءِ، فَرُدَّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ " ابْنُ مُرَاجِمٍ " بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ. (٤)

*** أَمْثِلَةُ التَّصْحِيفِ فِي الْمَتْنِ**

مَا رَوَاهُ ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ كِتَابِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ إِلَيْهِ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ "، وَإِنَّمَا هُوَ بِالرَّاءِ " احْتَجَرَ

١) فتح المغيث (ج٤/ص٦٢،٥٥)
٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ج١/ص٣٢٧)
٣) أخرجه الدارقطني في العلل (ج ٣/ ٨٤)
٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ج١/ص٣٨٤)

فِي الْمَسْجِدِ بِخُصٍّ أَوْ حَصِيرٍ حُجْرَةً يُصَلِّي فِيهَا " ، فَصَحَّفَهُ ابْنُ لَهِيعَةَ، لِكَوْنِهِ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابٍ بِغَيْرِ سَمَاعٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ التَّمْيِيزِ لَهُ. (١)

السبب السادس :- اختلاط الراوي و تغيره بآخره

والاختلاط: والاختلاط عند علماء الحديث: هو كون الراوي ثقة حافظاً في الرواية ، ثم يطرأ سوء الحفظ عليه لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه أو لغير ذلك من الأسباب.

قال ابن حجر: «ثمَّ سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ، والمُرادُ بهِ: مَن لم يُرَجَّحْ جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ ، وهو على قسمينِ:

الأول :- إِنْ كانَ لازِماً للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه، فهُو الشاذُّ؛ على رَأْيِ بعضِ أَهلِ الحَديثِ.

الثاني :- إن كانَ سوءُ الحفظِ طارِئاً على الرَّاوي إِمَّا ، أَو عدمِها؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها، فرَجَعَ إِلى حفظِهِ، فساءَ ، فهذا هو المُخْتَلِطُ»(٢) وللاختلاط أسباب وعوارض كما أشار إليه ابن حجر، ولكن لمعرفة وقت الاختلاط ومراحل اختلاط الراوي، طرق مختلفة، وجهود مباركة لأئمتنا، حتى نجد أحدهم يصف بعض المختلطين بأنه بدأ يختلط قليلاً، ولم يختلط، واختلط حتى لا يفهم شيئاً. وقد صنت فيه المؤلفات كالمختلطين للعلائي (المتوفى: ٧٦١هـ)

السبب الثامن :- أن تكون الآفة من غير الراوي فيروي الحديث على التوهم من غير أن يدري قد يضعف الحافظ في حديثه ليس لكون العلة الواردة فيه منه بل قد تكون هذه العلة والآفة من غيره

ومن صور ما أعله الحفاظ بكون الآفة من غير الراوي

(١) من لقن بالخطأ وهو لا يشعر

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأدب بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الغَضَبِ وَالشِّدَّةِ لِأَمْرِ اللَّهِ (ج ٨/ص ٢٨ /ح٦١١٣)
٢) نزهة النظر (١ / ١٢٩).

قال ابن أبي حاتم وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عمَّار، عَنْ حاتِم بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عن عبد الرحمن بن عَطَاء، عن عبد الملك بن جابر ابن عَتِيكٍ ؛ قَالَ: سُئل رسولُ اللَّهِ (ﷺ) : أَيَّ الأَجَلَينِ قَضَى مُوسَى ؟ قَالَ: قَضَى أَوْفاهُمَا؟قَالَ أَبِي: رأيتُ هَذَا الحديثَ قَدِيمًا فِي أَصْلِ هِشَامُ بْنُ عمَّار: عَنْ حاتِم، هَكَذَا مُرسَلً ، ثم لَقَّنُوهُ بِآخَرَه: عَنْ جابرٍ ، فتَلَقَّنَ، وكان مُغَفَّلاً.(١)

(٢) من أدخلت عليه أحاديث ليست من حديثه

قَالَ أَبُو حَاتِم قد سيرت أَخْبَار قيس بن الرّبيع من رِوَايَة القدماء والمتأخرين وتتبعتها فرأيته صَدُوقًا مَأْمُونا حَيْثُ كَانَ شَابًّا فَلَمَّا كبر سَاءَ حفظه وامتحن بِابْن سوء فَكَانَ يدْخل عَلَيْهِ الحَدِيث فيجيب فِيهِ ثِقَة مِنْهُ بِابْنِهِ فَلَمَّا غلب الْمَنَاكِير على صَحِيح حَدِيثه وَلم يتَمَيَّز اسْتحق مجانبته عِنْد الِاحْتِجَاج فَكل من مدحه من أَئِمَّتنَا وحث عَلَيْهِ كَانَ ذَلِك مِنْهُم لما نظرُوا إِلَى الْأَشْيَاء المستقيمة الَّتِي حدث بهَا عَن سَمَاعه وكل من وهَّاه مِنْهُم فَكَانَ ذَلِك لما علمُوا مِمَّا فِي حَدِيثه من الْمَنَاكِير الَّتِي أَدخل عَلَيْهِ ابْنه وَغَيره (٢)

السبب التاسع:ـ تحمل الحديث أثناء المذاكرة

المذاكرة هي اجتماع راويان أو أكثر فيتذاكرا ما رويا من الحديث وعادة ما يذكر أحدهما متناً وينتظر من الآخر أن يذكر إسناده أو العكس وله أهمية كبيرة حيث أنها تكون للإفادة أو التصحيح ولذ دعا إليها جمهور العلماء فهي ممَّا يعينُ على دوامِ الحفظِ فقد كان غير واحد من العلماء يفعل ذلك

قال السيوطي (وَلْيُذَاكِرْ بِمَحْفُوظِهِ وَيُبَاحِثْ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ) فَإِنَّ الْمُذَاكَرَةَ تُعِينُ عَلَى دَوَامِهِ.(٣)

١) علل ابن أبي حاتم (٦٩٥/٤).
٢) المجروحين (٢١٧/٢-٢١٨).
٣) تدريب الراوي (٥٧٦/٢).

قال ابن الصلاح وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ حُفَّاظِهِمْ يَمْنَعُونَ مِنْ أَنْ يُحْمَلَ عَنْهُمْ فِي الْمُذَاكَرَةِ شَيْءٌ، مِنْهُمْ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَرُوِّينَاهُ عَنِ ابنِ الْمُبَارَكِ، وَغَيْرِهِ. وَذَلِكَ لِمَا قَدْ يَقَعُ فِيهَا مِنَ الْمُسَاهَلَةِ، مَعَ أَنَّ الْحِفْظَ خَوَّانٌ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَعْلَامِ الْحُفَّاظِ مِنْ رِوَايَةِ مَا يَحْفَظُونَهُ إِلَّا مِنْ كُتُبِهِمْ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمه الله تعالى. (١)

السبب العاشر:- سلوك الجادة

المقصود بالجادة وسط الطريق والمراد أن الراوي قد سلك الطريق المشهور في رواية الحديث ولم يستطع حفظ الحديث على وجهه الصواب لأنه غير مألوف عنده ولهذا يرجّح العلماءُ ما كان خارجًا عن الجادَّة؛ لأنه قرينةٌ على حفظ الراوي؛ يقولُ السخاويُّ: «فسلوكُ غَيْرِ الجَادَّةِ دَالٌّ على مزيدِ التحفُّظ؛ كما أشار إليه النَّسَائِيُّ» .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ : « وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ شَيْخَانِ نَعَم الذي يَجْرِي على طريقةِ أهلِ الحديث: أنَّ روايةَ عبد العزيز شاذَّةٌ؛ لأنَّه سلَكَ الجادَّةَ، ومَنْ عَدَلَ عنها دَلَّ على مزيدِ حفظه» .(٢)

ومن أمثلة ما علله الحفاظ بسلوك الجادة

قال ابن أبي حاتم وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بن سُلَيمان الأَصْبَهاني ،عن سُهَيل ابن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أبي هريرة، عن النبيّ (ﷺ) : أَنَّهُ كَانَ يصلّي فِي اليوم واللَّيلة اثنَيْ عَشَرَ رَكْعَةً ؟ فَقَالَ أَبِي: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ سُهَيل ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ المُسيَّب بْن رافع، عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس ، عَنْ عَنْبَسَة ،عن أم حبيبة، عن النبيّ (ﷺ) .وقال أَبِي: كنتُ مُعْجَبًا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وكنتُ أرى أَنَّهُ

---

١) علوم الحديث لابن الصلاح (ج١/ص٣٤٢)

٢) فتح الباري لابن حجر (ج٣/ص٢٦٩)

غريبٌ، حَتَّى رأيتُ: سُهَيل، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ المُسيَّب، عَنْ عَمْرِو بْنِ أوس، عَنْ عَنْبَسَة، عَنْ أُمِّ حبيبة، عن النبيّ (ﷺ) ؛ فعَلِمتُ أن ذاك لَزِمَ الطَّريق. (١)

السبب الحادي عشر :- الانقطاع.

إذا كان الانقطاع ظاهراً لا يدخل في تعريف العلة، ولكن إذا كان الانقطاع خفياً وهو: الذي يسمى مرسلاً خفياً فيدخل في صميم تعريف العلة وهو ما إذا كان الانقطاع بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولازمه، فإذا كان مثل هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثم حذف الواسطة، دخلت العلة هنا، فلا ينتبه لها إلا من له درك وجُهد في جمع الطرق الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذ معروفاً بالتدليس.

وكذلك إذا كان الراوي أو التلميذ معاصراً، لكنه لم يلق الشيخ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ فالانقطاع قد يخفى على الكثير. وكونه منقطعاً في هذه الصورة أمر واضح، إذا ثبت لدى الناس عامة أنه لم يلقه مطلقاً أما إذا كان إمكان السماع حاصلاً ولم نتيقن بسماعه من الشيخ، فإمكان عدم السماع أيضاً حاصل.(٢)

السبب الثاني عشر :- الشذوذ

الشذوذ لغة: الانفراد، شذ عنه يَشِذُّ ويَشُذُّ شُذوذاً انفرد عن الجمهور ونَدَرَ فهو شاذ. وأمَّا في اصطلاح أهل الحديث فقد اختلف تعريف الشاذ في كتبهم. (٣)

قال الحاكم: (فأَمَّا الشاذ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثِقَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ، وَلَيْسَ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لِذَلِكَ الثِّقَةِ)(٤).فيظهر من تعريفه أن الشاذ هو الحديث الذي انفرد به الثقة خالف أم لم يخالف؛

١) علل ابن ابي حاتم (ج٢/ص١٦٥)
٢) الكشف الحثيث عن علل الحديث(٨٠)
٣) لسان العرب (٣/ ٤٩٤).
٤) معرفة علوم الحديث /ج١/ص ١١٩).

قال ابن الصلاح: أمَّا ما حَكَمَ الشافِعيُّ عليهِ بالشذوذِ فلا إشكالَ في أنَّهُ شاذٌّ غيرُ مقبولٍ، وأمَّا ما حكيناهُ عَنْ غَيْرِهِ فَيُشْكِلُ بما ينفَرِدُ بهِ العدْلُ الحافظُ الضابطُ، كحديثِ:

(إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ) (١)، فإنَّهُ حديثٌ فَرْدٌ، تفرَّدَ بهِ: عُمَرُ - رضي الله عنه - عَنْ رسولِ اللهِ - صلى الله عليه وسلم - ثُمَّ تَفرَّدَ بهِ عَنْ عُمَرَ: عَلْقمةُ بنُ وقَّاصٍ، ثُمَّ عَنْ عَلْقمةَ: محمدُ بنُ إبراهيمَ، ثُمَّ عنهُ: يحيى بنُ سعيدٍ على ما هوَ الصحيحُ عِندَ أهلِ الحديثِ (٢)

السبب الثالث عشر: الرواية عن المجروحين والضعفاء:

وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي، فكان هذا الجرح سببا في العلة، وقد سبق وأن اشترطنا لدخول هذا الفرع في العلل أن يكون من الخفاء بحيث يغيب عن بعض الثقات الأعلام، كأن يروي مالك عن عبد الكريم أبي أمية والشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى. والأمثلة على هذا السبب من أسباب الجرح كثيرة ، وينبغي التنبيه إلى أن الأغلب في العلل أوهام الثقات، حتى الرواية عن المجروحين كثيرا ما ترتبط بالثقة الذي روى الحديث.

المبحث الثاني :- طرق كشف العلة وكيفية معرفتها

على الرغم من الغموض والخفاء والدقة التي يتسم بها علم العلل من ناحية وقلة العلماء المتكلمين فيه من ناحية أخرى إلا أنه يمكن بالتتبع الوصول إلى جملة من الوسائل والطرق التي يستطيع المحدثون بها التعرف على العلل والوقوف عليها والتي بدونها لا يمكن معرفة العلة .

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ (ج١/ص٦/ح١) ومسلم في صحيحه كتاب الإمارة بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ» (ج٣/ص١٥١٥/ح١٥٥)
٢) الكشف الحثيث (٨١)

قال ابن الصلاح : ويُسْتَعانُ على إدراكِها بتَفَرُّدِ الراوي، وبمخالفةِ غيرِهِ لهُ، معَ قرائِنَ تنضَمُّ إلى ذلكَ تُنَبِّهُ العارفَ بهذا الشأنِ على إرسالٍ في الموصولِ، أو وَقْفٍ في المرفوعِ، أو دُخُولِ حديثٍ في حديثٍ، أو وَهَمٍ واهِمٍ بغيرِ ذلكَ بحيثُ يَغْلِبُ على ظنِّهِ ذلكَ، فيَحْكُمُ بهِ أو يتردَّدُ فيَتَوَقَّفُ فيهِ، وكلُّ ذلكَ مانعٌ مِنَ الحكمِ بصحَّةِ ما وُجِدَ ذلكَ فيهِ ،، وكثيراً ما يُعَلِّلُونَ الموصولَ بالمرسلِ، مثلُ أنْ يجيءَ الحديثُ بإسنادٍ موصولٍ، ويجيءَ أيضاً بإسنادٍ منقطِعٍ أقوى مِنْ إسنادِ الموصولِ ، ولهذا اشتَمَلَتْ معظم كُتُبُ عِلَلِ الحديثِ على جَمْعِ طُرُقِ الحديث.(١)

وأهم هذه الطرق بإيجاز

أولاً:- مَعْرِفة من يدور عَلَيْهِ الإسناد من الرُّوَاة (تحديد مدار الحديث)

يقصد بمن يدور عليه الحديث أو مدار الحديث الراوي الذي تلتقي عنده جميع أسانيد الحديث ، سواء اتفقت أو اختلفت ف تحديد الرُّوَاة الذين يدور عليهم الإسناد المكثرين والَّذِيْنَ يكثر تلامذتهم وتتعدد مدارسهم الحديثية ، فِيْهِ فائدة عظيمة لناقد الْحَدِيْث الَّذِيْ من همه مَعْرِفَة الاختلافات وكيفية التوفيق بينها ؛ لأن هَذَا يعطي صورة واضحة للأسانيد الشاذة أَوْ المنكرة ، واختلاف الناقلين عن ذَلِكَ المصدر . وتحديد المدار الذي حصل عليه الخلاف، يكون بالنَّظر في الرَّاوي المشترك بين الطُّرق، ومعرفة الوجه الإسنادي الذي يأتي بعد ذكر اسمه، وتحديد الرُّواة الذين اختلفوا عليه في كل إسناد وضمّ كل راوٍ إلى الرَّاوي الذي وافقه في روايته عن ذلك الشَّيخ نفسه، لذلك الوجه الإسنادي، وتكرار ذلك حتى تتمَّ معرفة الأوجه التي اختلف فيها على ذلكولذلك فإننا نجد علماء الْحَدِيْث الأجلاء يهتمون بهذا أيما اهتمام ، وَقَدْ اهتم الإمام عَلِيّ بن المديني بهذا الباب ، فذكر فِي علله من يدور عَلَيْهِمْ الإسناد(٢).

١) مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - (ص: ١٨٧) ، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: ١١٦)
٢) العلل ، لابن المديني : (ج١/ص٣٦-٣٩)

قال الخليلي (وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ حَظًّا فِي هَذَا الشَّأْنِ ، بِمَعْرِفَةِ كُلِّ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ، إِلَى أَنْ يَبْلُغُوا إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ مَدَارُ الْحَدِيثِ ، وَيَبْحَثُ عَنْ أَصْلِ كُلِّ حَدِيثٍ وَمِنْ أَيْنَ مُخَرِّجُهُ فَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ .(١)

ثانياً :ـ التعريف بالراوي الذي عليه مدار الحديث والراوة عنه ومعرفة أحوالهم في الجرح والتعديل

التعريف بالراوي الذي عليه مدار الحديث يظهر حال هذا الراوي ومدي تثبته وثقته وتحمله للاختلاف عليه للحديث فإن كان ثقة متقنا كان النظر في أحوال المتخلفين عليه من الرواة عنه لمعرفة الوجه الراجح من أوجه الاختلاف وإن كان ضعيفا تبين اله وأن الخلل والاضطراب منه لا ممن روى عنه (٢)

وللمعلمي اليماني كلام طيب في هذا الموضوع فليراجع في موضعه

وبهذا الاهتمام البالغ استطاع الْعُلَمَاء مَعْرِفَة من يدور عَلَيْهِمْ الإسناد ، ومَنْ أَكْثَر الناسُ عَنْهُمْ جمعاً ورواية ، وَقَدْ طبقوا هَذَا المنهج عَلَى الرُّوَاة كافة حَتَّى تعرَّفوا عَلَى أوثق النَّاس فِيْهِ وأدناهم ، كَمَا ثبَّتوا حماد بن سَلَمَة فِي ثابت البناني، وهشام بن حسان في ابن سيرين. وهذه الأمور تعين الناقد عَلَى مَعْرِفَة الاختلافات ، ثُمَّ كيفية الترجيح والتوفيق بَيْنَ الروايات (٣)

ثالثاً:ـ جمع طرق الحديث وتتبع الروايات والأسانيد قدر الطاقة :ـ

لا يمكن للبصير الناقد أن يكشف عن الاختلافات ويقارن بينها إلا بَعْدَ جمع طرق حَدِيْث الباب والموازنة والمقارنة والنظر الثاقب فسبيل معرفة العلة وإدراكها ، وكشفها وإظهارها ، وقد كان المحدثون يهتمون بذلك ويؤكدون عليه قال علي بن المديني : «الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ» (٤).وهذا يحيى

١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (ج١/ص٢٠٢)
٢) تيسير الوصول إلى معرفة الحديث المعلول (٨٨/١)
٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ص٢٥٠ـ٢٥٤)
٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٣٨٩/٤ برقم (١٦٥٢).

بن معين الذي رآه حمزة الكناني يذم فعله في ذلك، يقول يحيى بن معين هذا: «لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ» (١).

ويقول الإمام أحمد: "«الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا»"(٢).فإذا عُلِمَ هذا، فكذلك الراوي الذي أخطأ، أو اضطرب في الحديث، لا نستطيع إدراكه إلا بعد جمع طرق الحديث.والحفاظ عندما يحكمون بأن المخطئ في هذا الحديث هو فلان، إنما يحكمون بعد وقوفهم على الروايات المختلفة. وفي هذه الخطوة يتم المقارنة بين طرق الحديث بعد جمعها، فإن اتفقت الطرق ولم يوجد بينها اختلاف علمنا حينئذ سلامة الحديث من العلة.

وقال الخطيب (وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ (٣).

وقال ابن حجر: " السبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة وهو: أن تجتمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكن ظهور العلة، فمدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف"(٤).

رابعاً :- الموازنة بين هذه الطُّرق والروايات

هذه هي الخطوة الهامة من وراء دراسة الحديث المعل وهي الموازنة بين هذه الطُّرق بالفهم والمعرفة ، ، وتطبيق قواعد وطرائق المحدِّثين السَّابقين في التَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، وتنزيل كلامهم في الجزئيات على تلك الرِّوايات، حيث إنَّ كلامهم في تلك الجزئيات بمجموعه يدلُّ على قواعد منهجية ساروا عليها دون خلاف أو اختلاف منهم لها من حيث الأصل، ولا يعني ذلك أنَّ بعض الحفاظ قد لا يخالف إحدى القواعد في حديث ما، فإذا خالف رجعنا

١) المرجع السابق ٣٨٧/٤ برقم (١٦٥٠).
٢)المرجع السابق ٣٨٨/٤ برقم (١٦٥١) .
٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ج٢/ص٢٩٥)
٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (ج١/١١٤.

إلى الأصل الذي أُخذ من خلال التَّطبيقات المتكرِّرة المتعدِّدة من ذلك الحافظ وبقية الحفاظ الآخرين. ومعرفة هذه القواعد والضوابط والإحاطة بمراتب الرُّواة في شيوخهم ليس بالأمر اليسير.

فإنَّ «حذَّاق النُّقاد من الحفَّاظ لكثرة ممارستهم للحديث - ومعرفة بالرِّجال وأحاديث كل واحد منهم - لهم فهمٌ خاص يفهمون به أَنَّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان، فيعلِّلون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنَّما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي اختصوا بها عن سائر أهل العلم» (١) .

خامساً :ـ معرفة أحوال الرواة في الجرح والتعديل وترجيح بعضهم عند الاختلاف

تتجلى أهمية معرفة أحوال الرواة في الجرح والتعديل عند التعارض فينظر في أصحاب الراوي والآخذين عنه ودرجاتهم في الحفظ والمقدم منهم عند الاختلاف والاضطراب والمشتهر منهم بكثرة ملازمة شيخه ومعرفته لحديثه وتثبته فيه .

قال ابن رجب "معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على علل الحديث"(٢).

سادساً : معرفة مخارج الحديث ومن اشتهر بروايته

فنحن نرى علماء الجرح والتعديل يعلون الحديث بأنه ليس من حديث فلان أو هذا الحديث يشبه حديث فلان قال الخليلي : فَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ مِمَّنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ حَكَمَ بِصِحَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ حَظًّا فِي هَذَا الشَّأْنِ ،

١ قواعد العلل وقرائن الترجيح (ج١/ص٤٤)
٢) شرح علل الترمذي (٥٣/١)

بِمَعْرِفَةِ كُلِّ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ ، إِلَى أَنْ يَبْلُغُوا إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ مَدَارُ الْحَدِيثِ ، وَيَبْحَثُ عَنْ أَصْلِ كُلِّ حَدِيثٍ وَمِنْ أَيْنَ مُخَرِّجُهُ فَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ (١)

سابعا : كثرة الاشتغال بالحديث ومداومة النظر والمطالعة المستمرة لكتب العلل

إن ممارسة الحديث كثرة الاشتغال به توجب معرفة الصحيح من السقيم فمن الأحاديث النبوية ما عليه أنوار النبوة ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو نحو ذلك مما يدركه البصير من أهل الصنعة

قال الحاكم : (وَلَيْسَ لِهَذَا النَّوْعِ مِنَ الْعِلْمِ عَوْنٌ أَكْثَرَ مِنْ مُذَاكَرَةِ أَهْلِ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ لِيَظْهَرَ مَا يَخْفَى مِنْ عِلَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِذَا وُجِدَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ غَيْرِ مُخَرَّجَةٍ فِي كِتَابِي الْإِمَامَيْنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ لَزِمَ صَاحِبَ الْحَدِيثِ التَّنْقِيرُ، عَنْ عِلَّتِهِ، وَمُذَاكَرَةِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ لِتَظْهَرَ عِلَّتُهُ) (٢)

وقال السخاوي : (فاللَّهُ تَعَالَى بِلَطِيفِ عِنَايَتِهِ أَقَامَ لِعِلْمِ الْحَدِيثِ رِجَالًا نُقَّادًا تَفَرَّغُوا لَهُ، وَأَفْنَوْا أَعْمَارَهُمْ فِي تَحْصِيلِهِ، وَالْبَحْثِ عَنْ غَوَامِضِهِ، وَعِلَلِهِ، وَرِجَالِهِ، وَمَعْرِفَةِ مَرَاتِبِهِمْ فِي الْقُوَّةِ وَاللِّينِ.فَتَقْلِيدُهُمْ، وَالْمَشْيُ وَرَاءَهُمْ، وَإِمْعَانُ النَّظَرِ فِي تَوَالِيفِهِمْ، وَكَثْرَةُ مُجَالَسَةِ حُفَّاظِ الْوَقْتِ مَعَ الْفَهْمِ، وَجَوْدَةُ التَّصَوُّرِ، وَمُدَاوَمَةُ الِاشْتِغَالِ، وَمُلَازَمَةِ التَّقْوَى وَالتَّوَاضُعِ - يُوجِبُ لَكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَعْرِفَةَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.)(٣)

المبحث الثالث :ـ أقسام العلة

تقعُ العِلَّةُ في إسنادِ الحديثِ - وهو الأكثرُ -، وقدْ تقعُ في متنِهِ ، ثُمَّ ما يقعُ في الإسنادِ قدْ يقدحُ في صحَّةِ الإسنادِ والمتنِ جميعاً، كما في التعليلِ بالإرسالِ والوقْفِ، وقدْ يَقدحُ في صِحَّةِ الإسنادِ خاصَّةً من غيرِ قَدْحٍ في صِحَّةِ المتن

١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ج١/ص٢٠٢)
٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ج١/ص٥٩)
٣) فتح المغيث (ج١/ص٢٨٩)

وعلى ذلك يمكن تقسيم العلة إلى عدة تقسيمات وذلك بعدة اعتبارات:

الأول:- أقسام العلة من حيث كونها ظاهرة أو خفية .

تنقسم العلة من حيث كونها ظاهرة أو خفية إلى قسمين :

(١) علة جلية: وهي العلة الظاهرة التي لا خفاء فيها . وذلك كالتعليل بالانقطاع أو الإرسال الظاهرين والتعليل بالجهالة والتعليل بضعف الراوي أو كذبه

غير أن بعض العلماء لم يعتبر هذه الأشياء الظاهرة من أسباب التعليل في شيئ وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في نكته قائلاً : وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة".(١)

(٢) علة خفية : وهي العلة الخفية الغامضة التي تحتاج لنقاد الحديث لكشفها .

الثاني :- أقسام العلة من حيث كونها قادحة وغير قادحة .

تنقسم العلة بحسب أثرها كونها وقادحة وغير قادحة إلى قسمين :

(١) علة قادحة: كالإرسال في السَّند ، وتغيير المعنى في المتن وهي العلة التي يُضعّف من أجلها الحديث. (٢) .

---

١) النكت لابن حجر (ج٢/ص٧١٠)

٢) هذه النوع الأخير قليل جداً في الأحاديث المعلة بحمد الله ، مما يدلُّ على اهتمامهم بألفاظ الحديث أكثر من الأسانيد ، ومن أشهر الأمثلة في ذلك قول ابن أبي حاتم في علله (١/٦٤و٦٦) : « سألت أبي عن حديث رواه علي بن عياش عن شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال : كان آخر الأمر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار . فسمعت أبي يقول : هذا حديث مضطرب المتن ، إنما هو إن النبي ﷺ أكل كتفاً ولم يتوضأ ، كذا رواه الثقات عن ابن المنكدر عن جابر ، ويحتمل أن يكون شعيبٌ حدَّث به من حفظه فوهم فيه » .

(٢) **علــة غيــر قادحــة:** كتعيـين الصَّـحابي والتعليـل بالانقطـاع أو الإرسـال الظاهرين والتعليل بالجهالة والتعليل بضعف الراوي أو كذبه وهي العلة التي لا يُضعف بها الحديث (١) ..

الثالث :ـ أقسام العلة بحسب محلها وموضعها في الحديث.

تنقسم العلة بحسب محلها وموضعها إلى قسمين أيضاً :

(١) **علة في الإسناد:** وهي العلة التي تقع في إسناد الحديث . فمن علل السَّند :- رفع الموقوف ووصل المنقطع وإبدال راوٍ بآخر وإسقاط راوٍ أو زيادته وإبدال سند بآخر أشهر منه ، ونحو ذلك .

(٢) **علة في المتن:** وهي العلة التي تقع في متن الحديث . ومن علل المتن :- إدراج متن بآخر ، والرِّواية بالمعنى مع تغيير المراد ، ومخالفة الصَّحابي لما رواه ، والتَّفرد بزيادة في المتن

قال ابن الصلاح: "قَدْ تَقَعُ الْعِلَّةُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَقَدْ تَقَعُ فِي مَتْنِهِ.ثُمَّ مَا يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ قَدْ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ جَمِيعًا، كَمَا فِي التَّعْلِيلِ بِالْإِرْسَالِ وَالْوَقْفِ، وَقَدْ يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ قَدْحٍ فِي صِحَّةِ الْمَتْنِ"(٢)

وهذا التقسيم قد ذكره ابن حجر في نكته: قال "إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح، وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه، وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في الإسناد. (٣)

فأقسام العلة على ما ذكره الحافظان ابن الصلاح وابن حجر ستة أقسام:

(١) علة تقع في الإسناد ولا تقدح مطلقاً

١) النكت لابن حجر (٢/٧٤٦-٧٤٧) .
٢) معرفة علوم الحديث (ج١/ص٩١)
٣) النكت لابن حجر (ج١/ص١١٥)

ما يوجد مثلاً من حديث مدلّس بالعنعنة، فإن ذلك عِلَّةٌ تُوجِبُ التوقف عن قبوله، فإذا وجد من طريق أخرى قد صرح فيها بالسماع تبين أن العلة غير قادحة.وكذلك إذا وقع الاضطراب في إسناد حديث على بعض رواته، فإن ظاهر ذلك يوجب التوقف عنه، فإن أمكن الجمع بينهما على طريق أهل الحديث بالقرائن التي تحفّ الإسناد تبين أن تلك العلة غير قادحة لا في الإسناد ولا في المتن.ومثاله الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه عَنْ أَبِي بُرْدةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «لاَ يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ»(١)

(٢) علة تقع في الإسناد وتقدح فيه دون المتن

وذلك إبدال راوٍ ثقة براوٍ ثقة وهو بقسم المقلوب أليق؛ فإن أبدل راوٍ ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن أيضاً، إن لم يكن له طرق أخرى صحيحة

وذلك مثل مَا رَوَاهُ الثِّقَةُ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ قَالَ: " الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ. " (٢) الْحَدِيثَ. فَهَذَا إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ، وَهُوَ مُعَلَّلٌ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالْمَتْنُ عَلَى كُلّ حَالٍ صَحِيحٌ، وَالْعِلَّةُ فِي قَوْلِهِ: " عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ "، إِنَّمَا هُوَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، هَكَذَا رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ مِنْ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْهُ. فَوَهِمَ يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَعَدَلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ إِلَى عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، فلا يضر هذا الوهم في صحة المتن لأن كِلَاهُمَا ثِقَةٌ.(٣)

(٣) علة تقع في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً

١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحدود بَابٌ: كَمِ التَّعْزِير وَالأَدَبُ (ج٨/ص١٧٤/ح٦٨٤٨)
٢) أخره البخاري في صحيحه كتاب البيوع بَابُ إِذَا بَيَّنَ البَيِّعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا (ج٣/ص٥٨/ح٢٠٧٩) ومسلم في صحيحه كتاب البيوع بَابُ الصِّدْقِ فِي الْبَيْعِ وَالْبَيَانِ (ج٣/ص١١٦٤/ح٤٦)
٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ج١ /ص٩١).

وقد تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن، وذلك كإبدال راوٍ ضعيف براوٍ ثقة قال ابن حجر :فإن أبدل راو ضعيف براو ثقة وتبين الوهم فيه استلزم القدح في المتن- أيضا- إن لم يكن له طريق أخرى صحيحة. ومن أغمض ذلك أن يكون الضعيف موافقاً للثقة في نعته.

وذلك كحديث جاء بالإرسال أو الوقف أو إبدال راو ضعيف براو ثقة كما وقع لأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي - أحد الثقات - (١) عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر - وهو من ثقات الشاميين - (٢) قدم الكوفة فكتب عنه أهلها ولم يسمع منه أبو أسامة، ثم قدم بعد ذلك الكوفة عبد الرحمن بن يزيد بن تميم - وهو من ضعفاء الشاميين - فسمع منه أبو أسامة وسأله عن اسمه فقال: عبد الرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر فصار يحدث عنه وينسبه من قبل نفسه، فيقول: حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر - هما ثقتان - فلم يفطن لذلك إلا أهل النقد فميزوا ذلك ونصوا عليه كالبخاري وأبي حاتم وغير واحد (٣).

(٤) علة تقع في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد

وقد تقع العلة أيضاً في المتن دون الإسناد، ولا تَقْدَح فيهما، ما وقع من اختلاف ألفاظ كثيرة من أحاديث الصحيحين، إذا أمكن ردُّ الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنهما(٤).

ومثاله حديث "الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ .... السابق قال الحافظ ابن حجر : وَقَالَ بَعْضُهُمْ حَدِيثُ الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ جَاءَ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ فَهُوَ مُضْطَرِبٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ وَتُعُقِّبَ بِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ مَا اخْتَلَفَ مِنْ أَلْفَاظِهِ مُمْكِنٌ بِغَيْرِ تَكَلُّفٍ وَلَا تَعَسُّفٍ فَلَا يَضُرُّهُ الِاخْتِلَافُ وَشَرْطُ الْمُضْطَرِبِ أَنْ يَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ مُخْتَلِفِ أَلْفَاظِهِ وَلَيْسَ

١) التقريب: ١ / ١٧٧.
٢) المصدر السابق: ١ / ٣٥٣.
٣) النكت لابن حجر(ج٢/ص٧٤٧)
٤)المصدر السابق (ج٢/ص ٧٤٨)

هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَتَعَيَّنُ حَمْلُ الْخِيَارِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى خِيَارِ الْفَسْخِ فَلَعَلَّهُ أُرِيدَ بِهِ خِيَارُ الشِّرَاءِ أَوْ خِيَارُ الزِّيَادَةِ فِي الثَّمَنِ أَوِ الْمُثَمَّنِ

(٥) علة تقع في المتن وتقدح فيه دون الإسناد

وتقع العلة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد وهو ما يرويه راوٍ بالمعنى الذي ظنه يكون خطأ، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فإن ذلك يستلزم القدح في الراوي، فيعلل الإسناد.

ومثاله: حديث أنس من اللفظ المصرح بنفي قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم في بداية سورة الفاتحة الذي أخرجه مسلم في صحيحه وانفرد به "قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: " صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ {بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} "(١) فعلل قوم رواية اللفظ المذكور لما رأوا الأكثرين إنما قالوا فيه: فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين من غير تعرض لذكر البسملة

(٦) علة تقع في المتن وتقدح فيه وفي الإسناد معاً

ذلك مثل ما ذكره ابن الصلاح من أحد الألفاظ الواردة في حديث أنس وهي قوله (لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) فإن أصل الحديث في الصحيحين، فلفظ البخاري (كانوا يفتتحون بالحمد لله رب العالمين) ، ولفظ مسلم في رواية له نفي الجهر، وفي رواية أخرى نفي القراءة) .وقال ابن حجر عند قول ابن الصلاح "ويصلح مثالاً للمعلل" : « لا يختصُّ هذا بهذا المثال

١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب الصلاة باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة (ج١ /ص٢٩٩/ح٣٩٩)

، بل كلُّ مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً ، أو شاذاً ، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطُّرق واعتبار بعضها ببعض ، ومعرفة من يوافق ممن يخالف ... »(١) .

وللحافظ السيوطي في التدريب (ج١/ص٢٩٨ـ٣٠١) كلام قيم جداً على هذا الحديث يراجع في موضعه لفائدته الجليلة

فالحاصل أنَّ كلَّ اختلاف على الرَّاوي داخل في علم العلل بصنيع من سلف من علماء الحديث وعلله ، سواء كان الاختلاف قادحاً أم لا ، وسواء كان في السَّند أم المتن .

الفصل الثالث ويشتمل على ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول :- أجناس العلة

المقصود بأجناس العلل أنواع العلل الخفية التي يعل بها المحدثون الأحاديث فالعلة تظهر في الحديث على صور متعددة، ذكر الحاكم منها عشرة أمثلـــة،

واختصرها السيوطي ،و هي في الحقيقة أكثر من ذلك، بدليل قول الحاكم عقب ذكرها:" فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، قَالَ الْحَاكِمُ: وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذِهِ مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ. معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم". فأَجْنَاسِ عِلَلِ الْحَدِيثِ كما ذكرها الحاكم على النحو التالي:

الأول: أَنْ يَكُونَ السَّنَدُ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ وَفِيهِ مَنْ لَا يُعْرَفُ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُ.

كَحَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا، فَكَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، غُفِرَ لَهُ مَا

(١) النكت لابن حجر (٨٧٤/٢) .

كَانَ فِي مَجْلِسِهِ ذَلِكَ» (١)، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ مَنْ تَأَمَّلَهُ لَمْ يَشُكَّ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَلَهُ عِلَّةٌ فَاحِشَةٌ فَرُوِيَ أَنَّ مُسْلِمًا جَاءَ إِلَى الْبُخَارِيِّ، وَسَأَلَهُ عَنْهُ، فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مَلِيحٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُولٌ، حَدَّثَنَا بِهِ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثَنَا وُهَيْبٌ، ثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَوْلُهُ: وَهَذَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ لَا يُذْكَرُ لِمُوسَى بْنِ عُقْبَةَ سَمَاعٌ مِنْ سُهَيْلٍ. فالعلة هنا تكمن في وهم الرواة. (٢)

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مُرْسَلًا مِنْ وَجْهٍ، رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْحُفَّاظُ، وَيُسْنَدُ مِنْ وَجْهٍ ظَاهِرُهُ الصِّحَّةُ.

كَحَدِيثِ قَبِيصَةَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، وَعَاصِمٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ، مَرْفُوعًا: «أَرْحَمُ أُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وَأَشَدُّهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ عُمَرُ» (٣)، الْحَدِيثَ.قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: وَهَذَا مِنْ نَوْعٍ آخَرَ عِلَّتُهُ، فَلَوْ صَحَّ إِسْنَادُهُ، لَأُخْرِجَ فِي الصَّحِيحِ، إِنَّمَا رَوَى خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ مُرْسَلًا عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْحَمُ أُمَّتِي» ، مُرْسَلًا وَأَسْنَدَ، وَوَصَلَ: «إِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا، وَأَبُوعُبَيْدَةَ أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ» ؛هَكَذَا رَوَاهُ الْبَصْرِيُّونَ الْحُفَّاظُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، وَعَاصِمٍ جَمِيعًا، وَأَسْقَطَ الْمُرْسَلَ مِنَ الْحَدِيثِ وَخَرَّجَ الْمُتَّصِلَ بِذِكْرِ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ فالعلة هنا تعارض اختلاف والوصل والإرسال.(٥)

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ وَيُرْوَى عَنْ غَيْرِهِ لِاخْتِلَافِ بِلَادِ رُوَاتِهِ، كَرِوَايَةِ الْمَدَنِيِّينَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ. كَحَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، مَرْفُوعًا: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ» .(٦) قَالَ أبوعبد الله الحاكم: هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَنْظُرُ فِيهِ حَدِيثِيٌّ إِلَّا ظَنَّ أَنَّهُ مِنْ شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَالْمَدَنِيُّونَ إِذَا رَوَوْا عَنِ الْكُوفِيِّينَ زَلَقُوا، وَإِنَّمَا الْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ، عَنْ

---

١) أخرجه الترمذي في جامعه بَاب مَا يَقُولُ إِذَا قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ (ج٥/ص٣٧١/ح٣٤٣٣)

(٢) معرفة علوم الحديث (١/ ١١٣ :١١٤)، النكت لابن حجر ٠(ج٢/ص٧١٦) فتح الباري١٣/٥٤٤، تدريب الراوي(١/٣٠٤)

٣) أخرجه الترمذي في جامعه بَاب المناقب (ج٦/ص١٣٥/ح٣٧٩٠) وقال هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ.وَالمَشْهُورُ حَدِيثُ أَبِي قِلاَبَةَ.

٥ معرفة علوم الحديث ج١/ص١١٤، النكت لابن حجر ٢٧٠ :٢٨٧، فتح الباري١٣/٥٤٤، تدريب الراوي ١/٣٠٤ :

٦) أ خرجه مسلم في صحيحه كتاب الذكر والدعاء بَابُ اسْتِحْبَابِ الِاسْتِغْفَارِ وَالِاسْتِكْثَارِ مِنْهُ (ج ٤/ص٢٠٧٥/ح٢٧٠٢)

رِوَايَةِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ. فالعلة هنا وهم الرواة الثقات في روايتهم عمن لم يلزموه، ويعرفوا بالرواية عنه. (١).فالعلة هنا الاختلاف على الصحابي.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا عَنْ صَحَابِيٍّ، فَيُرْوَى عَنْ تَابِعِيٍّ يَقَعُ الْوَهْمُ بِالتَّصْرِيحِ بِمَا يَقْتَضِي صِحَّتَهُ، بَلْ وَلَا يَكُونُ مَعْرُوفًا مِنْ جِهَتِهِ.

كَحَدِيثِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ» (٢) .قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: أَخْرَجَ الْعَسْكَرِيُّ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْوُحْدَانِ، وَهُوَ مَعْلُولٌ، أَبُو عُثْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَلَا رَآهُ، وَعُثْمَانُ إِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ. (٣).فالعلة هنا الاختلاف على الرواة.

الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ رُوِيَ بِالْعَنْعَنَةِ، وَسَقَطَ مِنْهُ رَجُلٌ، دَلَّ عَلَيْهِ طَرِيقٌ أُخْرَى مَحْفُوظَةٌ.

كَحَدِيثِ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، «أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَاتَ لَيْلَةٍ فَرُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ» (٤)، الْحَدِيثَ.قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: وَعِلَّتُهُ أَنَّ يُونُسَ مَعَ جَلَالَتِهِ جَلَالَتِهِ قَصَّرَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، حَدَّثَنِي رِجَالٌ، هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَشُعَيْبٌ، وَصَالِحٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. فالعلة هنا الشذوذ في السند. (٥).

---

(١) معرفة علوم الحديث: ١١٤، تدريب الراوي: ١ / ٣٠، الباعث الحثيث: ٦٨.
والاغر هو: ابن عبدالله المزني، التقريب: ١ / ٨٢.
٢) أخرجه ابن ماجه في سننه كناب إقامة الصلاة بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ (ج١/ص٢٧٢/ح٨٣٢)
٣) معرفة علوم الحديث: ١١٥، تدريب الراوي: ١ / ٣٠٥، الباعث الحثيث: ٦٩.
٤) أخرجه الترمذي في جامعه أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ج٥/ص٢١٥/ح٣٢٢٤) وقال هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
(٥) معرفة علوم الحديث: ١١٦، تدريب الراوي: ١ / ٣٠٥

السَّادِسُ: أَنْ يُخْتَلَفَ عَلَى رَجُلٍ بِالْإِسْنَادِ وَغَيْرِهِ، وَيَكُونَ الْمَحْفُوظُ عَنْهُ مَا قَابَلَ الْإِسْنَادَ. كَحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قُلْتُ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ: " مَا لَكَ أَفْصَحَنَا» (١) الْحَدِيثَ.قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: وَعِلَّتُهُ مَا أُسْنِدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ خَشْرَمٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ، فَذَكَرَهُ. فالعلة هنا الانقطاع.(٢)

السَّابِعُ: الِاخْتِلَافُ عَلَى رَجُلٍ فِي تَسْمِيَةِ شَيْخِهِ أَوْ تَجْهِيلِهِ. كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ فُرَافِصَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا: «الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالْفَاجِرُ خِبٌّ لَئِيمٌ» (٣). قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: وَعِلَّتُهُ مَا أُسْنِدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، فَذَكَرَهُ. فالعلة هنا هي الجهالة في الاسناد. (٤) .

التَّامِنُ: أَنْ يَكُونَ الرَّاوِي عَنْ شَخْصٍ أَدْرَكَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَحَادِيثَ مُعَيَّنَةً، فَإِذَا رَوَاهَا عَنْهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، فَعِلَّتُهَا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهَا مِنْهُ. كَحَدِيثِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا أَفْطَرَ عِنْدَ أَهْلِ بَيْتٍ، قَالَ: " أَفْطَرَ عِنْدَكُمُ الصَّائِمُونَ» (٥) الْحَدِيثَ. قَالَ أبوعبد الله الحاكم: فَيَحْيَى رَأَى أَنَسًا، وَظَهَرَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ، ثُمَّ أُسْنِدَ عَنْ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثْتُ عَنْ أَنَسٍ، فَذَكَرَه (٦) فالعلة هنا التدليس.

التَّاسِعُ: أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ مَعْرُوفَةً، يَرْوِي أَحَدُ رِجَالِهَا حَدِيثًا مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الطَّرِيقِ، فَيَقَعُ مَنْ رَوَاهُ مِنْ تِلْكَ الطَّرِيقِ - بِنَاءً عَلَى الْجَادَّةِ - فِي الْوَهْمِ - كَحَدِيثِ الْمُنْذِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحِزَامِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجَشُونِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

---

١) أخرجه ابن الغطريف في جزئه (ج١/ص٩٤/ح٥١)
٢) تدريب الراوي: ١ / ٣٠٦
٣) أخرجه الترمذي في جامعه أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ج٣/ص٤٠٩/ح١٩٦٤) وقال هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.
٤) معرفة علوم الحديث: ١١٧، تدريب الرواي: (ج ١ /ص ٣٠٦) وراجع: الباعث الحثيث ففيه كلام على هذه العلة: ٦٩ - ٧٠.
٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج٣/ص١٣٨/ح١٢٤٢٩ ،وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج٤/ص٢٣٩ ح/ ٧٩٢٤، وابن وابن أبي شيبة في مصنفه ج٢/ص٣٤٤ ح/٩٧٤٥، وعبد الرزاق في مصنفه ج١٠/ص٣٨١/ح١٩٤٢٥.
٦) معرفة علوم الحديث: ١١٧، تدريب الرواي: (ج ١ /ص ٣٠٧)

دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ» ،(١) الْحَدِيثَ. قَالَ أبوعبد الله الحاكم:: أَخَذَ فِيهِ الْمُنْذِرُ طَرِيقَ الْجَادَّةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عَلِيٍّ. فالعلة هنا سببها لزوم الجادة.(٢)

الْعَاشِرُ: أَنْ يُرْوَى الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا مِنْ وَجْهٍ، وَمَوْقُوفًا مِنْ وَجْهٍ. كَحَدِيثِ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، ثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، مَرْفُوعًا: «مَنْ ضَحِكَ فِي صَلَاتِهِ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ» قال أبوعبد الله الحاكم:: وَعِلَّتُهُ مَا أَسْنَدَ وَكِيعٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: سُئِلَ جَابِرٌ، فَذَكَرَهُ. فالعلة هنا : تعارض الرفع والوقف.(٣)

قَالَ الْحَاكِمُ: وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْنَا هَذِهِ مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ.وقال السيوطي وَمَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ مِنَ الْأَجْنَاسِ يَشْمَلُهُ الْقِسْمَانِ الْمَذْكُورَانِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ تَمْرِينًا لِلطَّالِبِ، وَإِيضَاحًا لِمَا تَقَدَّمَ. وسوف أذكر بعضا من هذه الأجناس زيادة على ما سبق

الحادي عشر : دخول حديث في حديث (أن يغلط الراوي فيجعل سند حديث لحديث آخر).

كرواية أبو بكر بن إسحاق قال أخبرنا محمد بن محمد قال حدثنا أبو الوليد الطيالسي، ثنا مالك ابن أنس عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة قالت : «مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا قَطُّ إِنِ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِلا تَرَكَهُ» (٤)،هذا إِسْنَادٌ تَدَاوَلَهُ الْأَئِمَّةُ وَالثِّقَاتُ، وَهُوَ بَاطِلٌ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ امْرَأَةً قَطُّ، وَمَا انْتَقَمَ

١) أخرجه الترمذي في جامعه أَبْوَابُ الصلاة (ج١/ص٣٢٥/ح٢٤٣) وقال هَذَا حَدِيثٌ لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ.
٢) معرفة علوم الحديث: ١١٧، تدريب الرواي: (ج ١ /ص ٣٠٧)
٣) معرفة علوم الحديث ١١٨ - ١١٩، تدريب الرواي (ج ١ /ص ٣٠٧)
٤) أخرجه البخاري في صحيحه بَابُ صِفَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كتاب المناقب (ج٤/ص١٩٠/ح٣٥٦٣) عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في صحيحه كتاب الأشربة بَابُ لَا يَعِيبُ الطَّعَامَ (ج٣/ص١٦٣٢/ح١٨٧)

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمُ لِلَّهِ بِهَا، وَلَقَدْ جَهِدْتُ جَهْدِي أَنْ أَقِفَ عَلَى الْوَاهِمِ فِيهِ مَنْ هُوَ فَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنَّ أَكْبَرَ الظَّنِّ عَلَى ابْنِ حَيَّانَ الْبَصْرِيِّ عَلَى أَنَّهُ صَدُوقٌ مَقْبُولٌ ولعل الوهم في من محمد بن محمد(١) فالعلة هنا تغاير الإسناد .

الثاني عشر : اختصار متن الحديث أو روايته بالمعنى (التصرف في اللفظ بما يغير معناه).

كحديث شعبة الذي رواه بالمعنى عن سهيل بسند متصل ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: قَالَ رسولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.) : «لا وُضُوءَ إلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»(٢) .فأوضَحَ أبو حاتمٍ الرازيُّ وَهَمَ شُعْبة فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فقال: «هذا وَهَمٌ؛ اختصَرَ شُعْبةُ متنَ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لا وُضُوءَ إِلاَّ مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ» ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ سُهَيْل، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أبي هريرة، عن النَّبيّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.) قَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلاةِ، فَوَجَدَ رِيحًا مِنْ نَفْسِهِ، فَلاَ يَخْرُجَنَّ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا» » . وبهذا أعلَّه أيضًا ابنُ خُزَيْمة ،والبيهقي(٣)

الثالث عشر : إبدال التابعي وجعله صحابياً . كحديث : "أنتم الغر المحجلون من أثر الوضوء .. " قَالَ أَبِي: إِنَّمَا هُوَ: لَيْثٌ، عَنْ كَعْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.، وَلَمْ يُخَرَّجْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَحَدٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْكُتُبِ السِّتَّةِ. ، وَكَعْبٌ هَذَا: هُوَ الْمَدَنِيُّ، رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَهْ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، لا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى عَنْهُ غَيْرَ لَيْثٍ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» : سُئِلَ أَبِي عَنْ كَعْبٍ الَّذِي رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: هُوَ رَجُلٌ

١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: ٥٩)
٢)أخرجه الترمذي في جامعه بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ الرِّيحِ (ج/ص١٣٠/ح٧٤)
٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/ ١٤٠) ، أحاديث معلة ظاهرها الصحة (ص: ١٥٣)

وَقَعَ إِلَى الْكُوفَةِ، رَوَى عَنْهُ لَيْثٌ، لا يَعْرِفُ، مَجْهُولٌ، لا أَعْلَمُ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ لَيْثٍ وَأَبو عَوَانَةَ حَدِيثًا وَاحِدًا. والصواب أنه كعب الأحبار(١)

المبحث الثاني :- ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول :- هل وقع في الصحيحين أو أحدهما أحاديث معلة ؟:-

زعم بعض المتوهمين أن في صحيح البخاري أحاديث معلة، ويستدلون على ذلك بأن هناك من علماء الحديث - كالدارقطني في الإلزامات والتتبع كتابه ، وأبو علي الغساني في جزء العلل من كتابه "تقييد المهمل" من أعل بعض الأحاديث فيه بعلل خفية، فقد أوضح الإمام الدارقطني منهج كتابه وموضوعه حيث يقول في مستهله "ابتداء ذكر أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو احدهما بينت عللها والصواب منها"٢.وهذا النص واضح جداً أن موضوع الكتاب هو ذكر أحاديث معلة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما مع بيان عللها والصواب منها، وأنه لم يلمح فيه أن الانتقاد سوف يوجه صوب صنيع الشيخين في صحيحهما على أساس أن كلاً منهما قد أخل في شرط كتابه، لأنه قال "اشتمل عليها" ولم يوضح على أي وجه اشتمل عليها، وهو شامل لجميع أنواع الأحاديث، سواء اشتمل عليها على وجه الاحتجاج أم على وجه الاستناس والاحتياط والاستشهاد أم على وجه التبع وشرح العلل، ولم يقل - رحمه الله - "ذكر أحاديث معلولة احتج بها الشيخان وهي مخالفة لشروطهما".(٣)

واستدل بما جاء في صحيح البخاري من أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال (لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إلا بِإِذْنِهِ ولا تَأْذَنَ في بَيْتِهِ إلا بِإِذْنِهِ وما أَنْفَقَتْ من نَفَقَةٍ عن غَيْرِ أَمْرِهِ فإنه يؤدي إليه شَطْرُهُ) (٤) وَرَوَاهُ أبو الزِّنَادِ أَيْضًا

١) تعليقة على العلل لابن أبي حاتم (ص: ٢٦٩)
٢) الإلزامات والتتبع للدارقطني (ص: ١٢٠)
٣) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٢٢)
٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب النكاح بَاب لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا لِأَحَدٍ إلا بِإِذْنِهِ ج٥/ص١٩٩٤/ح٤٨٩٩، حدثنا أبو الْيَمَانِ أخبرنا شُعَيْبٌ حدثنا أبو الزِّنَادِ عن الْأَعْرَجِ عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بلفظه ،والطبراني في المعجم الأوسط ج١/ص٩٣/ح٢٨٢،وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ج٥١/ص٢٠٤،

عن مُوسَى عن أبيه عن أبي هُرَيْرَةَ في الصَّوْمِ»، وموضع شاهد الباب قوله: "ولا تأذن في بيته إلا بإذنه"، وهم يزعمون أن البخاري ما أورده إلا ليبين علته، وأن الصواب في هذا قد جاء في حديث أبي الزناد؛ حيث ذكر الصوم فقط، وبهذا فالزيادة على الصوم في حديث البخاري ليست محفوظة، والبخاري بذلك يحتج في صحيحه بالأحاديث المعلولة. وهم يهدفون من وراء ذلك إلى زعزعة ثقة الأمة الإسلامية في صحيح البخاري، وإسقاط الاحتجاج به؛ تمهيدا لإسقاط الاحتجاج بالسنة النبوية عموما. (١)

تفنيد هذا الادعاء

أولاً :- "إن هذا الفن وهو فن الحديث المعل من أدق فنون الحديث وأعوصها، بل هو رأس علومه وأشرفها، ولا يتمكن منه إلا أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني وأحمد والبخاري وغيرهم" وإن لم يتقن هذا الفن الإمام العظيم البخاري أستاذ الأساتذة في الحديث فمن يتقنه؟!(٢)

ثانياً:- قسم الحافظ ابن حجر العسقلاني الأحاديث التي انتقدت على البخاري إلى عدة أقسام مبينا أن الحق فيها مع البخاري:

الْقسم الأول مِنْهَا مَا تخْتَلف الروَاة فِيهِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْص من رجال الْإِسْنَاد فَإِن أخرج صَاحب الصَّحِيح الطَّرِيق المزيدة وَعلله النَّاقِد بِالطَّرِيقِ النَّاقِصَة فَهُوَ تَعْلِيل مَرْدُود كَمَا صرح بِهِ الدَّارَقُطْنِيّ فِيمَا سيحكيه عَنهُ فِي الحَدِيث الْخَامِس وَالْأَرْبَعِينَ لِأَن الرَّاوِي إِن كَانَ سَمعه فَالزِّيَادَة لَا تضر لِأَنَّهُ قد يكون سَمعه بِوَاسِطَة عَن شَيْخه ثمَّ

١) هذه الشبهة من موسوعة بيان الإسلام في الرد على الافتراءات والشبهات لمجموعة من العلماء منهم أ. د / محمد الأحمدي أبو النور ، أ. د / أحمد عمر هاشم ،أ. د / عبد الله عبد العزيز المصلح، أ. د / نبيل السمالوطى ، .أ. د / محمد محمد داود بتصرف .
٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٥٤ بتصرف.

لقِيه فَسَمعهُ مِنْهُ وَإِن كَانَ لم يسمعهُ فِي الطَّرِيق النَّاقِصَة فَهُوَ مُنْقَطع والمنقطع من قسم الضَّعِيف والضعيف لَا يعل الصَّحِيح ...

الْقسم الثَّانِي مِنْهَا مَا تخْتَلف الروَاة فِيهِ بتغيير رجال بعض الْإِسْنَاد فَالْجَوَاب عَنهُ إِن أمكن الْجمع بِأَن يكون الحَدِيث عِنْد ذَلِك الرَّاوِي على الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا فأخرجهما المُصَنّف وَلم يقْتَصر على أَحدهمَا حَيْثُ يكون المختلفون فِي ذَلِك متعادلين فِي الْحِفْظ وَالْعدَد ..

الْقسم الثَّالِث مِنْهَا مَا تفرد بعض الروَاة بِزِيَادَة فِيهِ دون من هُوَ أَكثر عددا أَو أضبط مِمَّن لم يذكرهَا فَهَذَا لَا يُؤثر التَّعْلِيل بِهِ إِلَّا إِن كَانَت الزِّيَادَة مُنَافِيَة بِحَيْثُ يتَعَذَّر الْجمع إِمَّا إِن كَانَت الزِّيَادَة لَا مُنَافَاة فِيهَا بِحَيْثُ تكون كالحديث المستقل فَلَا اللَّهُمَّ إِلَّا إِن وضح بالدلائل القوية أَن تِلْكَ الزِّيَادَة مدرجة فِي الْمَتْن من كَلَام بعض رُوَاته فَمَا كَانَ من هَذَا الْقسم فَهُوَ مُؤثر

الْقسم الرَّابِع مِنْهَا مَا تفرد بِهِ بعض الروَاة مِمَّن ضعف من الروَاة وَلَيْسَ فِي هَذَا الصَّحِيح من هَذَا الْقَبِيل غير حديثين ..

الْقسم الْخَامِس مِنْهَا مَا حكم فِيهِ بالوهم على بعض رِجَاله فَمِنْهُ مَا يُؤثر ذَلِك الْوَهم قدحا وَمِنْه مَا لَا يُؤثر ...

الْقسم السَّادِس مِنْهَا مَا اخْتلف فِيهِ بتغيير بعض أَلْفَاظ الْمَتْن فَهَذَا أَكْثَره لَا يَتَرَتَّب عَلَيْهِ قدح لِإِمْكَان الْجمع فِي الْمُخْتَلف من ذَلِك أَو التَّرْجِيح على أَن الدَّارَقُطْنِيّ وَغَيره من أَئِمَّة النَّقْد لم يتَعَرَّضُوا لِاسْتِيفَاء ذَلِك من الْكِتَابَيْنِ كَمَا تعرضوا لذَلِك فِي الْإِسْنَاد فَمَا لم يتَعَرَّضُوا لَهُ من ذَلِك حَدِيث جَابر فِي قصَّة الْجمل ..ثم قال :ـ فهذه جملة أَقسَام مَا انتقده الْأَئِمَّة على الصَّحِيح وَقد حررتها وحققتها وقسمتها وفصلتها

لَا يظْهر مِنْهَا مَا يُؤثر فِي أصل مَوْضُوع الْكتاب بِحَمْد الله إِلَّا النَّادِر وَهَذَا حِين الشُّرُوع فِي إيرادها على تَرْتِيب مَا وَقع فِي الأَصْل لتسهل مراجعتها فهَذَا جَمِيع مَا تعقبه الْحفاظ النقاد العارفون بعلل الْأَسَانِيد المطلعون على خفايا الطّرق وَلَيْسَت كلهَا من أَفْرَاد البُخَارِيّ بل شَاركهُ مُسلم فِي كثير مِنْهَا ..... واستطرد قائلا وَلَيْسَت كلهَا قادحة بل أَكْثَرهَا الْجَواب عَنهُ ظَاهر والقدح فِيهِ مندفع وَبَعضهَا الْجَواب عَنهُ مُحْتَمل واليسير مِنْهُ فِي الْجَواب عَنهُ تعسف كَمَا شرحته مُجملا فِي أول الْفَصْل وأوضحته مُبينًا أثر كل حَدِيث مِنْهَا فَإِذا تَأمل الْمُصَنّف مَا حررته من ذَلِك عظم مِقْدَار هَذَا الْمُصَنّف فِي نَفسه وَجل تصنيفه فِي عينه وَعذر الْأَئِمَّة من أهل الْعلم فِي تلقيه بِالْقبُولِ وَالتَّسْلِيم وتقديمهم لَهُ على كل مُصَنف فِي الحَدِيث وَالْقَدِيم (١)

ثالثاً:- قال أحمد شاكر رحمه الله: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منها في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في "الصحيحين" أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم على بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل"(٢).

وبذلك يتبين لنا بطلان ادعائهم أن هناك أحاديث معلة في صحيح البخاري.

١) فتح الباري (ج١/ص٣٨٣)
٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص ٢٩.

والإمام ابن حجر لم يدافع عن صحيح الإمام البخاري فقط، وإنما دافع عن الصحيحين معاً.فقد بين أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة" (١)

ورغم شهادات كبار العلماء والمحدثين للبخاري وكتابه، إلا أن بعض المخالفين قد زعموا أن البخاري يحتج بالأحاديث المعلولة، مستدلين على ذلك بهذا الحديث: « لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إلا بِإِذْنِهِ ..... الحديث »(٢)

ونستطيع قول بأن الأحاديث التي انتقدها الدارقطني في صحيح البخاري ومسلم تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

الأول: القسم المتفق عليه، وأعني به الأحاديث التي أعلها الدارقطني وقد أشار البخاري أو مسلم - رحمهما الله - إلى علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وفي كثير منها يذكر الدارقطني الخلاف ولا يحكم بشيء. ومن هذا القسم الأحاديث التي ذكرها الدارقطني وبين أنها مكاتبة أو إجازة لأنه صرح بأن مثل هذه الأحاديث حجة في قبول الإجازة والمكاتبة وكأنه يرد على بعض ما لا يصحح العمل بالمكاتبة (٣) .

الثاني: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول الشيخين.

الثالث: القسم الذي انتقده الدارقطني ويترجح فيه قول.ولو قيست هذه الأحاديث التي يترجح فيها قول الدارقطني بمجموع أحاديث الصحيحين فإنها لا تتجاوز نسبة ١% إذ إن مجموع الأحاديث المنتقدة في البخاري ومسلم مائتين

١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ابن حجر العسقلانيص ٣٦٥.
٢) صحيح البخاري كتاب: النكاح، باب: لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بإذنه، ج٩/ ص٢٠٦)، ح/٥١٩٥)
٣) منهج الإمام البخاري (ص: ٢٢٣)

وعشرة من أكثر من ستة عشر ألف حديث، وهذه الأحاديث المنتقدة بعضها متفق عليه والبخاري ومسلم قد أشارا إلى العلة فيه والبعض الآخر يترجح فيه موقف الشيخين، فلنفترض أن الدارقطني قد أصاب في نصفها أي في مائة حديث وهي نسبة ضئيلة جداً، وهي مما يؤكد صحة هذين الكتابين[1].وعليه، فإن صحيحي البخاري ومسلم قد كتب الله لهما الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، والأمة لا تجتمع على ضلالة فلا مجال إذا لإثارة الشبهات حولهما (٢).

قال ابن حجر :. وَقبل الْخَوْض فِي الجواب عما ادعاه الإمام الدارقطني يَنْبَغِي لكل منصف أَن يعلم أَن هَذِه الْأَحَادِيث وَإِن كَانَ أَكْثَرهَا لَا يقْدَح فِي أصل مَوْضُوع الْكتاب فَإِن جَمِيعهَا وَارِد من جِهَة أُخْرَى وَهِي مَا ادَّعَاهُ الإِمَام أَبُو عَمْرو بن الصّلاح وَغَيره من الْإِجْمَاع على تلقي هَذَا الْكتاب بِالْقبُولِ وَالتَّسْلِيم لصِحَّة جَمِيع مَا فِيهِ (٣)

وخلاصة القول:

١- إن انتقاد الدارقطني لبعض أحاديث البخاري مبني على قواعد ضعيفة تخالف ما عليه جمهور أهل الصناعة الحديثية

٢. إن جملة ما انتقدته الأئمة والنقاد على الصحيح لا يظهر منه ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب.ليس في متون الصحيح إلا أحرف يسيرة الغالب فيها الوهم، وأكثر الأسانيد التي تكلم فيها لا يضر ذلك شيئا من متونها؛ لأن لها أسانيد أخرى صحيحة سالمة من العلل.

---

١)) نفس المصدر (ص: ٢٢٤)
٢) الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعنى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص ٧٤،: ٧٦ بتصرف
٣) فتح الباري (ج١/ص٣٤٦)

٣ـ لم يورد الإمام ابن حجر العسقلاني الحديث الذي احتج به المخالفون في مقدمته، على الرغم من احتوائها جميع المطاعن التي تعرض لها صحيح البخاري، مما يؤكد أنه رأى أن الخلاف في هذا الحديث لا يؤثر على صحته.

٤ـ إن الحديث – موضوع الشبهة – محفوظ بالإسنادين معا، وهو ما رآه البخاري، وقرره الترمذي في جامعه ٠ج٢/ص١٤٣/ح٨٧٢) حين أشار إلى صحة الإسنادين أيضا.

٥ـ كان الإمام البخاري رحمه الله تعالي إما الصنعة في الحديث وعلله، مع علمه وفقهه فيه، كما شهد له بذلك العلماء جميعهم .

المطلب الثاني :ـ ما تزول به العلة

أشرت فيما سبق إلى أن العلة تنقسم باعتبار الظهور وعدمه إلى علة ظاهرة وعلة خفية:فالعلة الظاهرة : قد تزول بالمتابعات(١) والشواهد(٢) ، ويكون ذلك بالاعتبار(٣) وسبر الطرق، وقد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث فيقبل الحديث ويزول أثر العلة.

أما العلة الخفية فلا تزول ، وهي على نوعين :

أحدهما : ما سببه المخالفة، فالراجحة محفوظة أو معروفة والمرجوحة شاذة أو منكرة.

(١) المتابع : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع الاتحاد في الصحابي فان كانت المشاركة من أول السند تسمى متابعة تامة وان كانت المشاركة لا من أول السند تسمى متابعة قاصرة ، ، ينظر علوم الحديث ص٥٩ ٥٨ والنكت ٦٨٢/٢ ، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ج١/ص٣٤)

(٢) الشاهد : هو الحديث المشارك لحديث آخر في اللفظ والمعنى مع عدم الاتحاد في الصحابي ينظر علوم الحديث ص٥٩ والنكت ٦٨٢/٢ أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ج١/ص٣٤)

(٣) الاعتبار : هو أن يعمد الناقد الى حديث بعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة بسبر طرق الحديث وذلك بالتتبع والاختبار والنظر في المسانيد والجوامع والمعاجم وغيرها ليعلم هل هنالك للحديث متابع أو شاهد أم لا . ينظر تدريب الراوي ٢٠٢/١ ، أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ج١/ص٣٤)

وثانيهما : أحاديث أعلت بأسباب أخرى غير المخالفة : كمعارضة القرآن، أو نص صحيح متواتر أو تأريخ مجمع عليه فهذه لا تزول، ويبقى الحديث معلاً. (١)

فالعلل الظاهرة وهي التي سببها انقطاع في السند ، أو ضعف في الراوي ، أو تدليس ، أو اختلاط تتفاوت ما بين الضعف الشديد والضعف اليسير ، فما كان يسيرا زال بمجيئه من طريق آخر مثله أو أحسن منه .

ومذهب بعض العلماء إلى أن ما كان ضعفه شديداً فلا تنفعه كثرة الطرق كابن الصلاح.

وبيان ذلك : أن ما كان ضعفه بسوء الحفظ أو اختلاط أو تدليس أو انقطاع يسير ، فالضعف هنا يزول بالمتابعات والطرق، وما كان انقطاعه شديدا أو قدح في عدالة الراوي فلا يزول .

قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى : " لَعَلَّ الْبَاحِثَ الْفَهِمَ يَقُولُ: إِنَّا نَجِدُ أَحَادِيثَ مَحْكُومًا بِضَعْفِهَا مَعَ كَوْنِهَا قَدْ رُوِيَتْ بِأَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ مِنْ وُجُوهٍ عَدِيدَةٍ مِثْلَ حَدِيثِ: " الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ " "(٢) وَنَحْوِهِ، فَهَلَّا جَعَلْتُمْ ذَلِكَ وَأَمْثَالَهُ مِنْ نَوْعِ الْحَسَنِ، لِأَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ عَضَّدَ بَعْضًا، كَمَا قُلْتُمْ فِي نَوْعِ الْحَسَنِ عَلَى مَا سَبَقَ آنِفًا وَجَوَابُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ ضَعْفٍ فِي الْحَدِيثِ يَزُولُ بِمَجِيئِهِ مِنْ وُجُوهٍ، بَلْ ذَلِكَ يَتَفَاوَتُ: فَمِنْهُ ضَعْفٌ يُزِيلُهُ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ ضَعْفُهُ نَاشِئًا مِنْ ضَعْفِ حِفْظِ رَاوِيهِ، مَعَ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الصِّدْقِ وَالدِّيَانَةِ. وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ضَعْفُهُ مِنْ حَيْثُ الْإِرْسَالُ زَالَ بِنَحْوِ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْمُرْسَلِ الَّذِي يُرْسِلُهُ إِمَامٌ حَافِظٌ، إِذْ فِيهِ ضَعْفٌ قَلِيلٌ، يَزُولُ بِرِوَايَتِهِ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ.وَمِنْ ذَلِكَ ضَعْفٌ لَا يَزُولُ بِنَحْوِ ذَلِكَ، لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ

(١) كما في حديث الوضوء بالنبيذ عند الترمذي ج١٤٧/١ حديث (٨٨) .
(٢)، أخرجه أحمد (ج٣٦:ص٦١٣/ح٢٢٢٨٢) ، وقال محقق الكتاب وشك حماد بن زيد في رفع أو وقف قوله: "الأذنان من الرأس" في رواية قتيبة بن سعيد عنه عند أبي داود والترمذي والبيهقي، فقال: لا أدري هذا من قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو من قول أبي أمامة؟ وابن ماجه في سننه بَابُ الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ (ج١/ص١٥٢/ح٤٤٣) ، والدار قطني ١٠٣/١ وذكر طرقه الزيلعي في نصب الراية ١٨/١ ، وقد فلا تنفعه كثرة ابن حجر طرقه وأشار الى تقويته معقبا على تضعيف ابن الصلاح للحديث . النكت ٤١٠/١-٤١٥ .

هَذَا الْجَابِرِ عَنْ جَبْرِهِ وَمُقَاوَمَتِهِ. وَذَلِكَ كَالضَّعْفِ الَّذِي يَنْشَأُ مِنْ كَوْنِ الرَّاوِي مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ، أَوْ كَوْنِ الْحَدِيثِ شَاذًّا. (١) .

وقال الحافظ ابن كثير: "لا يلزم من ورود الحديث من وجوه متعددة أن يكون حسنا؛ لأن الضعف يتفاوت : فمنه ما لا يزول بالمتابعات ، ومنه ضعف يزول بالمتابعة ، كما إذا كان راويه سيئ الحفظ أو روى الحديث مرسلا فان المتابعة تنفع حينئذ فيرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن أو الصحة)(٢) .

وقد ذكر السيوطي عن الحافظ ابن حجر أن شديد الضعف بكثرة الطرق ربما يرتقي بمجموع طرقه عن كونه منكرا أو لا أصل له إلى درجة المستور السيء الحفظ (٣) .

وقد مشى الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذه القاعدة في بعض تحقيقاته لبعض الأحاديث كما صنع في قصة الغرانيق (٤) حيث قال: (وَكُلُّهَا سِوَى طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِمَّا ضَعِيفٌ وَإِلَّا مُنْقَطِعٌ لَكِنْ كَثْرَةُ الطُّرُقِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْقِصَّةِ أَصْلًا "(٥) .

المبحث الثالث ويشتمل على مطلبين :-

المطلب الأول :- مناهج التصنيف في علل الحديث

سبقت الإشارةُ إلى أنَّ عِلْمَ عِلَلِ الحديثِ من أجلِّ العلومِ التي لم تَتهيَّأْ معرفتُهَا إلاَّ لِنَزْرٍ يسيرٍ من أهلِ العلمِ. وقد صُنِّفَتْ فيه مصنَّفاتٌ عديدةٌ، قَالَ ابنُ

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ج١/ص٣٣- ٣٤) وينظرأثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ج١/ص٣٦)
(٢) اختصار علوم الحديث ص٤٠ .
(٣) تدريب الراوي ١٧٧/١ .
(٤) قال العلامة أحمد شاكر في تعليقه على جامع الترمذي ٤٦٥/٢ : ((و هي قصة باطلة مردودة كما قال القاضي عياض والنووي رحمه الله وقد جاءت باسانيد باطلة ضعيفة أو مرسلة ليس لها اسناد متصل صحيح وقد أشار الحافظ في الفتح الى أسانيدها ولكنه حاول أن يدعي ان للقصة أصلا لتعدد طرقها وان كانت مرسلة أو واهية وقد أخطأ في ذلك خطأ لا نرضاه له ولكل عالم زلة وعفا الله عنه))
(٥) فتح الباري ٤٣٩/٨

رجب:" وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ... وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة. ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي." (١) .

وقد تفنن العلماء في التصنيف في هذا الفن. فالمؤلفات فيه كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف والمنهج، وبالجملة يمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

١- القسم الأوَّل: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتُبُ التواريخ والبلدان، وكُتُبُ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر علل أحاديث: التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى والصغرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، والسنن الكبرى للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، وتعدادها يطول.

٢- القسم الثاني: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ، وهذه على قسمين أيضاً:

القسم الأوَّل: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحيى القطان، وعلي بن المديني، ويحيى وغيرهم، ذكر ذلك ابن رجب كما تقدم، ويبدو أنَّ هذه غير الكتب التي تجمع معرفة الرجال والعلل، فهي كما قَالَ ابنُ رجب مفردة لبيان العلل.

١) شرح علل الترمذي (ج٢/ص٨٩٢) فلا تنفعه كثرة

القسم الثاني: كتب مفردة ومرتبة لبيان عِلَل الحديثِ، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب على النحو التالي:

أ - **كتب مرتبة على الأبواب:** كعلل ابن أبي حاتم، والعلل للترمذي، والعلل لأبي بكر الخلال

ب - **كتب مرتبة على المسانيد:** كعلل الدارقطني، ومسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة، قَالَ ابنُ رجب: "وقد صنف ابنُ المديني ويعقوب بنُ شيبة مسانيد معللة" ، وقال أيضاً: "وهما في الحقيقة موضوعان لعِلَل الحديثِ"

ج-كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين - وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً- ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان، وكتاب "علل حديث ابن عيينة" لعلي بن المديني.

د- كتب مفردة لبيان علل كتاب معين -وفي الغالب يكون من الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأ- ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.(١)

هـ- كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب، وقال السخاويُّ -عند ذكره العلل للدارقطني-: " وَقَدْ أَفْرَدَ شَيْخُنَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا لَهُ لَقَبٌ خَاصٌّ ؛ كَالْمَقْلُوبِ وَالْمُدْرَجِ وَالْمَوْقُوفِ، فَجَعَلَ كُلًّا مِنْهَا فِي تَصْنِيفٍ مُفْرَدٍ، وَجَعَلَ الْعِلَلَ الْمُجَرَّدَةَ فِي تَصْنِيفٍ مُسْتَقِلٍّ." (٢) .

١) جهود المحدثين في بيان علل الحديث (ج١/ص١٤٠-٤٥)
٢) فتح المغيث (ج٣/ص٣١٢)

و ـ كتب مفردة لبيان علة حديث معين: ككتاب "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب.(١)

المطلب الثاني :ـ أشهر المصنفات في علم العلل

١. كتاب علل الحديث ومعرفة الرجال للإِمَامُ، الحُجَّةُ، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ، أَبُو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ جَعْفَرٍ ابْنُ المَدِيْنِيّ (المتوفى: ٢٣٤هـ) (٢)

٢. علل الحديث ومعرفة الشيوخ لابي جعفر مُحمد بن عَبد الله بن عمار الموصلي (ت ٢٤٢ هـ) (٣)

٣. كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلاَلِ بنِ أَسَدِ الشَّيْبَانِيُّ، المَرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَمِ (المتوفى: ٢٤٦هـ). رواية ابنه أحمد(٤)

٤ـ كتاب العلل للإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ).

٥ - كتاب العلل لابي زُرْعَة عُبَيد الله بن عَبد الكريم الرازي (ت: ٢٦٤ هـ) .(٥)

٦ـ كتاب العلل لابي مُحمد عَبد الرَّحمَن بن أَبي حاتم مُحمد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)

---

١) جهود المحدثين في بيان علل الحديث (ج١/ص٥١ـ٥٢)
٢) سير أعلام النبلاء (ج١١/ص٤١/ت٢٢)
٣) علل الدارقطني (ج١/ص٥٠)
٤) سير أعلام النبلاء (ج١١/ص١٧٧/ت٧٨)
٥) علل الدارقطني (ج١/ص١٥١)

٧. كتاب العلل الصغير للإمام الحَافِظُ، العَلَمُ، مُحَمَّدُ بنُ عِيْسَى بنِ يَزِيْدَ بنِ سَوْرَةَ بنِ السَّكَنِ بنِ مُوْسَى بنِ الضَّحَّاكِ التِّرْمِذِيُّ (المتوفي ٢٧٩هـ،) (١) وقد صنف الإمام الترمذي كتابه المسمى بـ الجامع على الأبواب المعللة، ثم ختم كتابه بكتاب صغير في العلل بين فيه مقاصده ومصادره ورجاله ومصطلحاته

٨. العلل لابي عَبد الله مُحمد بن عَبد الله بن مُحمد الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥ هـ)

٩. كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية للحافظ العلّامة عَبْد الرَّحمن بْن عليّ بْن مُحَمَّد بْن علي بْن عُبَيْد اللَّه بْن عَبْد اللَّه بْن حُمّادَى .... جمال الدّين، أبو الفَرَج ابن الْجَوْزيّ، القُرَشيّ، ينتهي نسبه إلى أبي بَكْر الصِّدِّيق رضي الله تعالى عنه [المتوفى: ٥٩٧ هـ](٢)

١٠ـ كتاب العلل الواردة في الاحاديث النبوية للإمام الشَّيْخِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيّ بن عمر ابن أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ الدَّارَقُطْنِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (المتوفى ٣٨٥ هـ) "(٣)

١١ـ شرح علل الترمذي لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب السّلامي البغدادي ثم الدمشقيّ، المعروف بابن رجب الحنبلي (المتوفى ٧٩٥ هـ) وقد تناول فيه كلام الترمذي في "العلل الصغير" بالشرح والتوضيح، والاستدراك والنقد، والتكميل والتمثيل.(٤)

١ سير أعلام النبلاء (ج١٣/ص١٧٠/ت١٣٢)
٢) الأعلام (ج٣/ص٣١٦)
٣) تاريخ الإسلام (ج٨/ص٥٧٦/ت ١٧٣)
٤) الأعلام (ج٣/ص٢٩٥)

الخاتمة

الحمد لله الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ..... وبعد، فقد انتهيت بتوفيق من الله وفضل من هذا البحث، والذي صنفته في معرفة الحديث المعل ولا أدعي لنفسي علما ولا لبحثي سبقا بل سبقني إليه الكثير من علمائنا الأجلاء وأساتذتي الأفاضل ومن خلال بحثي هذا توصلت غلي بعض النتائج والتوصيات أوجزها فيما يلي :.

أولا:ـ أهم النتائج

١ـ من خلال البحث السابق نستطيع القول بأن المحدثون قد بذلوا جهداً علمياً ضخماً ومستمراً على اختلاف الأزمنة والأمكنة لخدمة هذا الجانب من سنة رسول صلى الله عليه وسلم .

٢- يمكن القول بأن نُبوغَ هؤلاء الأئمة الأفذاذ في"علل الحديث" هو نتاجُ رحلات طويلة ومستمرة للطلب والسماع، والكتابة والتصنيف، مَعَ سعةِ الاطلاع، ويقظةٍ تامة، وفَهْمٍ ثاقب، صَحِبَ ذلكَ كلَّه صِدقٌ وعملٌ ودعوةٌ وصبرٌ فحظوا بتأييدٍ رباني وفضلٍ إلهيّ.

٣- المصلحة العظيمة التي تحققت من التصنيفِ والتأليفِ في"علم علل الحديث"، قال ابنُ رجب: "فلولا التصانيف المتقدمة فيه لما عُرِفَ هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً" (١) .

٤- أنَّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف وقد تقدم ذكر أقسامها وتنوع مناهجها ومن ينظر في مؤلفات هؤلاء الأئمة ونقدهم للأحاديث والآثار ليندهش ويطول عجبه، من دقة التعليل وبراعة النقد

٥- أنَّ الموجود من كتب العلل قليل، والمطبوع أقل، وَفَقْدُ هذا النوعِ من الكتب قديم لعدم الاهتمام بها، وذلك لصعوبة علم العلل وغموضه.

ثانياً :- أهم التوصيات

١. ضرورةُ العنايةِ بعلم علل الحديث بالنسبة للمشتغلين بالحديث وعلومه،

٢ـ الاهتمام بدراسة بعض الأئمة الذين لم يفردوا بدراسات علمية حديثية والإهتمام بمؤلفاتهم

٣- تشكيل اللجان المعنية بالبحث والتنقيب عن مخطوطات العلل في مكتبات العالم المختلفة والسعي لتحقيقها وإخراجها ،

٤- ضرورة إعادة تحقيق بعض كتب العلل المطبوعة والتي لم تحظ بتحقيق علمي متقن، وتكميل طباعة ما لم يُكمل منها.

وختاما: أسأل الله –عز وجل- أن يجعل ما بذلته من جهد بسيط متواضع في ميزان حسناتي يوم القيامة سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

كتبه / رضا محمد محمد التلباني

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق
جامعة الأزهر الشريف

ثَبْتُ المَصَادِر مرتب على حروف المعجم

****

م	اسم المصدر
١	القـــــــرآن الكـــــــريم
٢	أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء [أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في ١٩٩٩/٦/٢٣ م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الإمتياز] المؤلف: ماهر ياسين فحل الهيتي الناشر: دار عمار للنشر، عمان الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٣	أحاديث معلة ظاهرها الصحة المؤلف: أبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي الناشر: دار الآثار للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
٤	اختصار علوم الحديث المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية
٥	آداب الشافعي ومناقبه المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٦	الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني ت: د. محمد سعيد عمر إدريس: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩
٧	الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات تأليف طارق بن عوض الله بن محمد الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة توزيع: دار زمزم – الرياض الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م
٨	الأم المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: ٢٠٤هـ) الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: بدون طبعة سنة النشر: ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
٩	الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث لابي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية
٠	تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني،

	أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين دار الهداية
١	تاريخ ابن معين (رواية الدوري): لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) ت: د. أحمد محمد نور سيف: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩
٢	تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ت: الدكتور بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م
٣	تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة
٤	تقريب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦
٥	التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
٦	التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ) مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة الناشر: المكتب الإسلامي الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٧	تهذيب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ
٨	توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار المؤلف: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، (المتوفى: ١١٨٢هـ) المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٧م
٩	تيسير الوصول إلى معرفة الحديث المعلول تأليف الدكتور: مازن محمد السرساوي دار الأزهر الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ

٠	جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
١	الجامع الكبير - سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت سنة النشر: ١٩٩٨ م
٢	الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: د. محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف - الرياض
٣	الجرح والتعديل المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م
٤	جزء ابن غطريف للجرجاني: لأبي أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن الغِطْريف بن الجهم العَبْدي الغِطْريفي ت: د. عامر حسن صبري: دار البشائر الإسلامية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ - ١٩٩٧
٥	جهود المحدثين في بيان علل الحديث المؤلف: أبو عمر علي بن عبد الله بن شديد الصياح المطيري الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة
٦	حلية الأولياء وطبقات الأصفياء المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ) الناشر: السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م
٧	سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت
٨	سنن الدارقطني المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرينا لناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٩	سنن سعيد بن منصور لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: الدار السلفية – الهند

	الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م
٢٠	سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤
٢١	سير أعلام النبلاء المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م
٢٢	شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) ت: عبد اللطيف الهميم - وآخر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
٢٣	شرح علل الترمذي المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٢٤	صحيح البخاري الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
٢٥	صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
٢٦	الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي دار المكتبة العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
٢٧	العلة وأجناسها عند المحدثين تأليف مصطفى باحو المكتبة الإسلامية القاهرة الطبعة الأولى ١٣٦هـ
٢٨	العلل المتناهية في الأحاديث الواهية المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ت: إرشاد الحق الأثري: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م

٩	العلل المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) المحقق: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٠
١٠	العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. وآخرين الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ ١٤٢٧ هـ
١١	العلل لابن أبي حاتم المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي الناشر: مطابع الحميضي الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
١٢	العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م
١٣	العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس: دار الخاني ، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م
١٤	فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ
١٥	فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ت: علي حسين علي الناشر: مكتبة السنة - مصرالطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
١٦	القاموس المحيط لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: ومؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
١٧	قواعد العلل وقرائن الترجيح المؤلف: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ
١٨	الكامل في ضعفاء الرجال المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض وآخرين الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م
١٩	الكشف الحثيث عن علل الحديث تأليف الدكتور: محمد سيد أحمد شحاته الطبعة

	الأولى ١٤٣١هـ
١٠	الكفاية في علم الرواية المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني: المكتبة العلمية - المدينة المنورة
١١	اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ت: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م
١٢	لسان الميزان المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م
١٣	المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ت: محمود إبراهيم زايد: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ
١٤	المحدث الفاصل بين الراوي والواعي المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: د. محمد عجاج الخطيب الناشر: دار الفكر - بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤
١٥	المحدث الفاصل بين الراوي والواعي المؤلف: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: د. محمد عجاج الخطيب: دار الفكر – بيروت الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤
١٦	المختلطين المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ت: د. رفعت فوزي عبد المطلب، وآخرمكتبة الخانجي – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م
١٧	المراسيل لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر ، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ت: شكر الله نعمة الله قوجاني: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ
	مسند أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) ت: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م

٨	مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ) المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)
٩	معجم مقاييس اللغة المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: دار الفكرعام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٠	معرفة أنواع علوم الحديث المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى سنة النشر: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م وتحقيق و نور الدين عتر الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١١	معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) ت: السيد معظم حسين دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
١٢	المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الثانية، ١٣٩٢
١٣	منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح) المؤلف : أبو بكر كافي الناشر : دار ابن حزم بيروت الطبعة : الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٠ م
١٤	منهج النقد في علوم الحديث المؤلف: نور الدين محمد عتر الحلبي الناشر: دار الفكر دمشق-سورية الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م
١٥	المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ) المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة: الثانية، ١٤٠٦
١٦	الموافقات المؤلف: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر: دار ابن عفان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م
١٧	موسوعة بيان الإسلام في الرد على الافتراءات والشبهات لمجموعة من العلماء منهم أ. د / محمد الأحمدي أبو النور ،. أ. د / أحمد عمر هاشم ،.أ. د / عبد الله عبد العزيز

	المصلح، أ. د / نبيل السمالوطى ، .أ. د / محمد محمد داود بتصرف .
٨	ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م
٩	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي : مطبعة سفير بالرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ
١٠	النكت الوفية بما في شرح الألفية المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي المحقق: ماهر ياسين الفحل الناشر: مكتبة الرشد ناشرون الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م
١١	النكت على كتاب ابن الصلاح: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ، السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م
١٢	النكت على مقدمة ابن الصلاح: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) ت: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج الناشر: أضواء السلف - الرياض الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

م	فهرس الموضوعات	رقم الصفحة
١	المقدمة	
	الفصل الأول: معنى العلة ومفهومها ويشمل على ثلاثة مباحث :-	
٢	المبحث الأول :- ويشتمل على ثلاثة مطالب :-	
٣	المطلب الأول :- تعريف العلة في اللغة	
٤	المطلب الثاني :- تعريف العلة اصطلاحاً والعلاقة بن المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي	
٥	المطلب الثالث :- نشأة علم العلل	
٦	المبحث الثاني :- ويشتمل على مطلبين :-	
٧	المطلب الأول :- أهمية علم العلل ومكانته بين علوم الحديث	
٨	المطلب الثاني :- أسباب الاهتمام بعلم العلل	
٩	المبحث الثالث :- ويشتمل على مطلبين :-	
١٠	المطلب الأول :- موضوع علم علل الحديث	
١١	المطلب الثاني :- مواطن العلة	
١٣	الفصل الثاني: أسباب العلة وكيفية معرفتها ويشمل على ثلاثة مباحث :-	
١٤	المبحث الأول :- أسباب العلة عند المحدثين	
١٥	المبحث الثاني :- وسائل كشف العلة وكيفية معرفتها	
١٦	المبحث الثالث :- أقسام العلة	
١٧	الفصل الثالث :- أجناس العلة وما تزول به ويشتمل على ثلاثة	

	مباحث :-	
١٨	المبحث الأول :- أجناس العلة	
١٩	المبحث الثاني :- ويشتمل على مطلبين :-	
	المطلب الأول :- هل وقع في الصحيحين أو أحدهما أحاديث معلة	
	المطلب الثاني :- ما تزول به العلة	
٢٠	المبحث الثالث ويشتمل على مطلبين :-	
٢١	المطلب الأول :- مناهج التصنيف في علل الحديث	
٢٢	المطلب الثاني :- أشهر المصنفات في علم العلل	
٢٣	الخاتمة وتشمل أهم النتائج والتوصيات	
٢٤	ثبت المصادر	
٢٥	فهرس الموضوعات	